الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة

الجلسة العامة ٥
الأربعاء، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

تأبين السيد جاك - ايف كوستو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يفرض علي الواجب المحزن أن أبلغ الجمعية العامة بوفاة السيد جاك - ايف كوستو في باريس مساء أمس. وأقول هذا بقلب منفطر، معترفا بأنه كان أحد عمالقة عصرنا، فقد كرس نفسه بصدق للنهوض برفاه الكوكب، وللبيئة، ولفهم الجوانب المتعددة لبيئتنا، وكذلك للعرى الوثيقة التي تربط البيئة بالتنمية، وبالأنشطة الإنسانية، وبالكون بأسره.

وفي الوقت نفسه، أدرك كم هو ملائم أن نكون متجمعين هنا عندما أبلغكم بالنبأ المحزن، نبأ وفاة السيد كوستو في هذا الاجتماع، حيث نحاول بذل قصارانا كحكومات ومنظمات غير حكومية وأطراف أخرى مهتمة وجهات مؤثرة للنهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز البيئة.

والآن أعطي الكلمة لوزير البيئة في فرنسا.

السيدة فوينيه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مما لا شك فيه أن جاك - إيف كوستو كان أشهر الفرنسيين في العالم. واشتهر بنضاله طوال حياته من أجل حماية البيئة البحرية والبيئة بصورة عامة. واليوم، فإننا، بطبيعة الحال، نشعر بالحزن. إلا أننا مقتنعون بأن أفضل تكريم لجاك - إيف كوستو إنما يتمثل في ضمان أن تصبح فرنسا كلها معروفة في أنحاء العالم بعملها من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا المضمار، فإنني ملتزمة بالعمل ليكون ذلك البعد من أنشطتنا هو المهيمن في السنوات القادمة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/S-19/20/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في رسالة واردة في الوثيقة A/S-19/20/Add.1، يبلغني الأمين العام بأنه منذ صدور الوثيقة A/S-19/20، المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قامت سيشيل بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى بيان يدلي به فخامة الأونرابل إيماتا كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطُحب الأونرابل إيماتا كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى المنصة.

الرئيس كابوا (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أتوجه بتهانينا، إليكم، السيد الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها جلساتنا.

النص الكامل لبياني هذا سيوزع على الوفود.

هذه هي المناسبة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة كرئيس لجمهورية جزر مارشال. ويشرفني عظيم الشرف أن أكون هنا بين زعماء دول العالم. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الجمعية العامة على الطريقة التي تنم عن الاحترام والكياسة والتي كرمت بها الجمعية ذكرى رئيسنا الراحل، فخامة السيد أماتا كابوا، لدى سماعها نبأ وفاته.

في طريقي إلى نيويورك، تأملت في حقيقة مفادها أن رؤيتنا لمفهوم السلام العالمي - أي تحقيق مستقبل آمن، واستقرار عالمي، وازدهار حقيقي، وتجارة حرة وديمقراطية - لن يكون لها أي معنى في بيئة أصبحت غير آمنة لسكان هذا الكوكب. فقبل خمس سنوات، وقف سلفي أمام مؤتمر قمة ريو ووصف المخاطر التي يواجهها بلدنا والبلدان الجزرية المنخفضة في العالم جراء ارتفاع مستويات البحر وتغير المناخ، ووصف مخاوفنا وشعورنا الحاد باليأس. وقام بتوجيه نداء عاجل في هذا الشأن. وطلب إلى دول العالم الأكثر تقدما أن تتخذ التدابير لمعالجة مشكلة الاحترار العالمي بالسرعة والجدية الواجبتين.

لقد اعتبرنا مؤتمر قمة ريو نجاحا كبيرا، واعتبرناه خطوة كبرى إلى الأمام في الجهود العالمية لمعالجة مشكلات البيئة. وصادق برلماننا على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وتم وضع التشريعات والأنظمة الوطنية ذات الصلة لتجسيد مبادئ جدول أعمال القرن ٢١. وأوكل إلى وزارة خارجية بلدنا مهمة الدعم النشط للجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة. وتكلل أحد هذه الجهود بانعقاد مؤتمر بربادوس في ١٩٩٤.

ويسرني أن أبلغكم بأن جمهورية جزر مارشال ملتزمة بالاضطلاع بدورها في تهيئة بيئة آمنة للأجيال المقبلة. وفي بداية هذا الشهر استضافت مؤتمرا استشاريا إقليميا رفيع المستوى يتعلق بمصائد الأسماك. وشارك

فيه ممثلون من أكثر من ٢٠ دولة وإقليما مختلفا. وقاموا باستكشاف الطرق والوسائل الفعالة لإدارة موارد المنطقة البحرية. وكان شاغلنا الأول يتمثل في ضمان إدارة وحفظ موارد سمك التونا في مياهنا الإقليمية بطريقة مستدامة. وكانت هناك حاجة للاضطلاع بالكثير من العمل الدؤوب والمفاوضات، غير أننا نسير الآن على الطريق الصحيح لإنشاء إطار تنظيمي سليم للمنطقة. وقد توطدت الإرادة السياسية بقوة. وسنعمل الآن على التفاصيل التقنية والإدارية في الاجتماعات المقبلة.

وتشعر حكومة بلدي بالامتنان لرئيس مؤتمر ماجوروا سعادة السيد ساتيا ناندان الذي ساعدت جهوده كثيرا في التوصل إلى النتائج التي أسفر عنها المؤتمر. ونشكر أيضا البلدان التي قدمت مساعدة سخية في الاجتماع. ويجري الآن وضع نتائج ذلك الاجتماع أمام الدورة الاستثنائية بناء على طلب البلدان المشاركة.

ويشير أحد تقارير ذلك الاجتماع إلى إحراز تقدم ضئيل جدا في خفض انبعاثات غاز الدفيئة. وهذا يمثل خيبة أمل كبيرة لنا جميعا في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالعديد منا الذين يعيشون في هذه المناطق الضعيفة للغاية ما برحوا ينشطون في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ. ولكن مهما بلغت درجة تصميمنا، وكل نيتنا الحسنة ودعمنا لا يمكن أن تسفر عن شيء يذكر. ونحن نعلم الآن أن هذه المشكلة، مثل جميع التهديدات البيئية العالمية الأخرى، لا يمكن أن تعالج بفعالية، إلا بالتعاون النشط والصادق من جانب الجميع وعلى جميع المستويات.

وأعتقد أن تحديد أولويات مشتركة على الصعد العالمية والإقليمية والثنائية أمر أساسي. فمن خلال إنشاء شراكات قوية وهامة بين الحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، فإننا نعطي معنى حقيقيا للسعي من أجل التنمية المستدامة. وينبغي لنا أن ننخرط تماما في مهمة ترجمة هذه الأولويات إلى تدابير ملموسة ومركزة وموجهة نحو النتائج.

وفي هذا المجال حقق زعماء منتدى جنوب المحيط الهادئ بعض التقدم المتواضع. وكما قلنا في مؤتمر قمة ريو، فإننا نعتمد نهجا يسلم بنقاط القوة في قيمنا الثقافية ويأخذ في الاعتبار تلك العناصر الخارجية الضرورية لجميع جوانب عملية التحديث. فالهدف هو تجنب إلحاق أي أذى دائم بالأرض والموارد البحرية التي أتاحت لنا إدامة طريقة حياتنا لقرون عديدة.

وإننا نعترف بحقوق المرأة غير القابلة للتصرف في المشاركة على قدم المساواة في عملية التنمية المستدامة. وليس من المقبول تقييد المرأة ومنعها من أن تطلق العنان لكامل إمكاناتها. وترى حكومة بلدي أن هذا غير مقبول على الصعيد الوطني، ولا يمكننا قبول هذه الحالة على الصعيد الدولي.

وثمة مسألة أخرى تتمثل في الطريقة التي تجري بها الدراسات العلمية باسم البيئة. وأعتقد أن لهذه علاقة مباشرة بحقوق البشر بمعنى أعمق وأوسع. وتميل هذه الدراسات إلى أن يكون دافعها الأسباب الاقتصادية وحدها. ولذا، فإن المشاكل البيئية قيد الدراسة يجري تحليلها في سياق تكاليفها وفوائدها. فالمسائل الاجتماعية والثقافية والقانونية الحقيقية، وكذلك حقوق الإنسان الأساسية ليست دوما جزءا من معادلة البحث.

وهذه بعض انجازاتها المتواضعة في جزر مارشال وفي منطقة المحيط الهادئ منذ قمة ريو، فمخاوفنا الحقيقية، نظرا لضعفنا، تستند إلى التهديدات البيئية. فاحتمال ارتفاع مستوى البحر بضعة أقدام يصبح مسألة حياة أو موت بالنسبة لبلدنا. ويتعيَّن علي أن أدعو أولئك الذين ترتب أنشطتهم آثارا مباشرة وغير مباشرة على البيئة أن يحيطوا علما بضرورة إيلاء اهتمام جدي لممارسة التنمية المسؤولة والمستدامة. ويمكنني أن أؤكد للجمعية التزام بلدي بعالم آمن الآن لنا وللأجيال المقبلة.

ويساورني القلق بأنه مقابل كل دقيقة تنفق في الكلام، تضيع ألف فرصة بالنسبة للبيئة. فالأساليب القديمة يجب أن تفسح في المجال وبأسرع وقت ممكن أمام عقلية جديدة ووعي جديد قبل فوات الأوان.

وأخيرا، فإنني مقتنع بأن عالما يعجز عن الاهتمام ببيئته هو أيضا عالم لا يحترم سكانه وبالتالي فهو عاجز عن أن يوفد لنا السلام العالمي. ولقد بيَّن لنا مؤتمر ريو على أن بإمكاننا الوفاء بوعودنا، وأن بوسعنا أن نعمل ما هو أفضل وأن العالم يمكن أن يكون آمنا بالنسبة لأجيال السامية التي أرسيت في قمة ريو. ولنستخدمها بصورة مباشرة من أجل عالم أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على بيانه.

اصطُحب الأونرابل إيماتا كابوا، رئيس جمهورية جزر مارشال من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد رافائيل مارتينيز - مونرو، وزير البيئة في فنزويلا.

اصطُحب السيد رافائيل مارتينيز - مونرو، وزير البيئة في فنزويلا، إلى المنصة.

السيد مارتينيز - مونرو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في الفترة ما بعد عالم استكهولم، اتخذ التنظيم الذي اتبعته فنزويلا للموارد الطبيعية من أجل التنمية وصونها وإدارتها، شكل إنشاء وزارة البيئة والموارد الطبيعية المتجددة في ١٩٧٦. فالجهود الحثيثة المبذولة في إطار السعي لإيجاد نموذج للتنمية المستدامة تتضمن المعاهدة المتعلقة بالتعاون في منطقة الأمازون، وكان أحد مبادئها الأساسية منذ بداية ١٩٧٨، التنمية المستدامة.

وأثناء السنوات العشرين الماضية، فإن مكونات التنمية المستدامة - أي العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - شكلت كلا عضويا في فنزويلا، وكان هذا من الأهداف الرئيسية للعديد من الخطط الإنمائية الوطنية.

لقد مرت خمس سنوات على انعقاد قمة الأرض في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ومرت ٢٥ سنة منذ انعقاد مؤتمر البيئة البشرية في استكهولم في ١٩٧٢. ونحن نجتمع في هذا المحفل اليوم لتقييم مقدار ما حققناه، وبالتالي مقدار امتثالنا فعلا لجدول أعمال القرن ٢١.

وإن ورقة كشف الحساب تقدم لنا الكثير للتفكير به. ولئن كان صحيحا أن بمقدورنا الحديث عن تحقيق أوجه تقدم متواضعة وبطيئة، فإن معظم التقدم جرى في البلدان النامية بفضل جهودها ومواردها الذاتية.

ولم تشهد الأرقام تحولا نحو الأفضل: فهناك ٢٥ في المائة من البشرية ما زالت تستهلك ٧٥ في المائة من الموارد الطبيعية في العالم وتنتج ٩٠ في المائة من التلوث الذي يصيبنا جميعا. وهذا الموقف يتجسد في عدم تنفيذ الالتزامات التي اضطلع بها في ريو. والمساعدة الإنمائية الرسمية تعكس انعداما فعليا للإرادة السياسية، حيث نلاحظ أن النسبة المئوية لإجمالي الناتج القومي المكرسة لهذه المساعدة قد انخفضت من ٠,٣٤ في ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في ١٩٩٥. وهذه الأرقام غنية عن البيان وتشير إلى الصعوبات الكبيرة التي ينطوي عليها الانتقال من مرحلة الكلام الطنان عن البيئة إلى التنفيذ الفعلي لمبادئ ريو.

ونظرا لهذه الخلفية التي تفتقر إلى التوازن المطلوب بين التنمية والبيئة في عالم تزداد عولمته، فإن فنزويلا، مع الدول الأخرى الأعضاء في النصف الآخر من كُرتنا، تعهدت بمتابعة عملية إضفاء الطابع الإقليمي على جدول أعمال القرن ٢١ وسعت إلى ذلك. وشاركت مشاركة نشطة في عدد من الاجتماعات الإقليمية تحقيقا لهذه الغاية. وكان أهم اجتماعين في هذه الاجتماعات مؤتمر قمة رؤساء الدول الأمريكية المعني بالتنمية المستدامة والمعقود في سانتا كروز دي لا سييرا، والاجتماع الأول بين الدول الأمريكية للتنمية المستدامة المعقود في واشنطن العاصمة، وهو من بين الأنشطة التي تلتزم بها منظمة الدول الأمريكية في هذا المجال. وهناك جزء آخر من هذه الجهود يتمثل في الاقتراح الرامي إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى دون الإقليمي في إطار معاهدة التعاون في منطقة الأمازون.

إن مشاكلنا المشتركة عديدة، ونحن نرى بالتأكيد أنه ما لم يُتخذ نهج متكامل نحو مشاكل التنمية والبيئة فإن السعي إلى تحقيق نموذج التنمية المستدامة سيكون صعبا.

وما من شك أنه من بين جميع هذه المشاكل، لا توجد أية مشكلة أكثر أهمية من مكافحة الفقر الذي يعانيه شعبنا. وهذا الفقر نفسه يمثل ذات الإنكار للإدارة البيئية والتنمية المستدامة. ووظيفة الحكومة الصالحة تتمثل في قيادة المجتمع إلى الرفاه الوطني والنوعية الجيدة لحياة مواطنيها.

وليس من الممكن مكافحة الفقر دون ضمان وجود دعم متبادل بين التجارة والتنمية، ودون أخذ الصلة بين الاستدامة والأنماط الديمغرافية بعين الاعتبار، ودون حماية مؤشرات الصحة ودعمها على نحو أفضل، وتعزيز المستوطنات البشرية المستدامة، ودون تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج في البلدان المتقدمة النمو.

ففي فنزويلا وفي العديد من البلدان الأخرى يجبرنا هذا على مواجهة مشكلة ثنائية تتمثل في الفقر الحضري والريفي. وأصبحت هذه إحدى خرافات نظام التعاون الدولي إلى حد أن جميع البرامج والنظم التي توفر الدعم تستهدف مكافحة الفقر الريفي بينما تتجاهل التغيرات الديمغرافية في أنماط التركيز السكاني في معظم أنحاء العالم.

إن ثمانين في المائة من سكان فنزويلا يعيشون في مناطق حضرية، و ٦٠ في المائة من هؤلاء السكان يعيشون

على عتبة الفقر. وتجبرنا هذه الحالة على أن نواجه وحدنا تقريبا مشكلة حديثة أساسا: أي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في العالم الحضري. ولذا فإن التحدي الأول الذي يواجهنا يتمثل في إمداد السكان بالمياه، لضمان جودة نوعية المياه ومعالجة قاذورات المجاري. ويجب أن نضيف بأن التكلفة التي تنطوي عليها هذه الجهود لا تقدر عليها معظم البلدان النامية، ومعظم البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية وحتى بعض البلدان المتقدمة النمو.

وفي هذا السياق، فإن أي قرار يصدر عن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أنه لكي نتكلم عن إدارة الموارد الوطنية للتنمية فإنه يتعيَّن في الوقت نفسه إمعان النظر في الوسائل الضرورية للتنفيذ. وهذه تتضمن آليات وموارد مالية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، والدعم المتبادل والعلاقات بين التجارة والبيئة، والتبادل العلمي، والتعليم من أجل التنمية والتقدم الإنساني، والوصول إلى المعلومات بجميع أشكالها، والمشاركة في المجتمع المدني وتعزيز المؤسسات.

ومع ذلك، فإن اعتماد خطة عمل طموحة وواسعة النطاق لن يكون كافيا في ظل عدم وجود تعاون ودعم دوليين حقيقيين وصادقين يحترمان المفهوم الذي كان مصدر إلهام لنتائج ريو: أي رابطة شراكة عالمية جديدة للتنمية المستدامة.

ولن يصبح أبدا جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة واقعة ما لم تكن هناك عمليات تعاون على المستوى الدولي تستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتميزة، التي تأخذ شكلها أساسا في تنفيذ وتطوير الاتفاقات البيئية، وأنشطة الوكالات الحكومية الدولية ومختلف الوكالات المالية الإقليمية والدولية.

إن فنزويلا التي تحتضن أورينوكو، والكاريبي والأمازون والأنديز، وقد حباها الله بتنوع بيولوجي ضخم وموارد متجددة وغير متجددة، تدرك أنه بدون التضامن لن تكون هناك أية تنمية مستدامة وأن الإنسان سيظل النقطة الأساسية في تلك التنمية. ولهذا، فإن فنزويلا بوصفها وافرا بالسكان الشباب، ملتزمة التزاما راسخا ببيئتنا. وثمة شاب عاش مرحلة عصر النهضة اسمه "بيكو دي لاميراندولا" ذكَّرنا ذات مرة في عمله الرائع حول الكرامة الإنسانية، بأننا نشكِّل ما نحن عليه، وهكذا فإننا نشارك في خلق عالمنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير البيئة في فنزويلا على بيانه.

اصطُحب السيد رافائيل مارتينز - مونرو، وزير البيئة في فنزويلا، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد هريزو رازافيماهاليو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مدغشقر.

اصطُحب السيد هريزو رازا فيماهاليو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مدغشقر إلى المنصة.

السيد رازا فيماهاليو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد مدغشقر، أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن خالص تقديرنا للطريقة التي تترأسون بها اجتماعنا، واتمنى لكم دوام النجاح في إدارة هذه الدورة البالغة الأهمية.

(تكلم بالفرنسية)

عندما حان الوقت لاتخاذ قرار فيما يتعلق بالمشاركة في هذه الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة، كان من المحتم علي الاعتراف بأنني شعرت بشيء من الشك الممزوج ببصيص أمل غامض. وكان مصدر الشك أنني فكرت باجتماع ريو + ٥ الذي عقد في بداية العام في البرازيل، حيث كان مستوى المشاركة متناقضا تناقضا صارخا مع المؤتمر المعقود في ١٩٩٢، عندما تكرم حشد من رؤساء الحكومات بحضور مؤتمر قمة الأرض الأول. وكان هذا الشك يستند أيضا إلى التقارير التي تبعث على الفزع وخيبة الأمل التي أصدرتها مختلف الاجتماعات التي عقدت منذ ذلك الحين. وهذه تتضمن مؤتمر عموم أفريقيا المعني بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في أفريقيا؛ والاجتماع المخصص لفريق الخبراء المعني بتنفيذ التدابير الخاصة لأقل البلدان نموا، الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؛ والدورة الخامسة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وغيرها.

والجمعية توافقني على أن الجو السائد اليوم، بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر ريو دي جانيرو، لم يعد جو النشاط المبهج والاندفاع الذي ساد ١٩٩٢. وأن الشعور غير السار بالخوف الذي يستبد بنا مفهوم تماما. فمن ناحية، بالرغم من إعلانات حسن النوايا، بل وحتى الالتزامات التي تم الدخول فيها علانية وبصورة مؤكدة

في ريو، لم ترد الإشارة إلا إلى عدد قليل جدا من التدابير الهامة، بل وإلى عدد أقل من النتائج المحددة أو الهامة، وبخاصة في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة البيئية لكوكبنا مستمرة في التدهور. وقد أكد المتكلمون السابقون أن انبعاثات الملوثات ازدادت وأن الموارد المتجددة، بما فيها المياه العذبة، والغابات، والأراضي الزراعية، آخذة في التقلص. كذلك فإن الفقر المستوطن في بعض البلدان يسرِّع في تدهور الموارد الطبيعية وظاهرة التصحر. وأخيرا، فإن التدهور المستحث للموئل الطبيعي والنظم الايكولوجية الهشة أدى إلى إفقار خطير للتنوع البيولوجي. وبطبيعية الحال، فإن عولمة الاقتصاد قدمت لنا سببا للأمل في إمكانية التخفيف من حدة الفقر في بعض البلدان. ومما لا شك فيه أن تدويل التجارة ساعدنا فعلا على تحسين رفاه البعض، إلا أنه ينبغي لنا التسليم بأن هذا أدى أيضا إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية عند الآخرين. وباختصار، فإن الأغنياء يدمرون البيئة لأنهم يزدادون غنى والفقراء يدمرون البيئة لأنهم يزدادون فقرا.

والانطباع السلبي الذي تقدمه الصورة الداكنة التي رسمتها يخفف منه لحسن الطالع بصيص أمل غامض - وهو أمل يولده الوعي المتجدد الذي نراه حاليا وعولمة الجهود لمواجهة التحديات التي تواجهنا عند منعطف القرن، وأكبر هذه التحديات التدمير البيئي الذي يفسد كوكبنا. وللتدليل على هذا الأمل، ليست ثمة حاجة إلى النظر إلى أبعد من الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومات ومنظمات التمويل الإنمائي الدولية، التي باشرت مهمة دمج البُعد البيئي في عملية صنع القرار الاقتصادي، وتكاثر الشراكات بين المجموعات الاجتماعية الكبرى والدور الحفـّاز الذي تكد منظومة الأمم المتحدة للاضطلاع به في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وهذه هي المرة المائة التي يجري فيها زيادة الوعي. ولنأمل بأن تكون هذه المرة حقيقة.

وفيما يتعلق بالتزام مدغشقر، فإن بلدي قرن الأقوال بالأفعال. إن الزخم الذي ولـّده مؤتمر ريو دعمته مختلف التدابير الملموسة التي اتخذت منذ ١٩٩١ على أساس إنشاء خطة عمل ملاغاسي البيئية وفحواها الأساسية تتوافق وفحوى جدول أعمال القرن ٢١.

وخطتنا للعمل البيئي وضعت أهدافا واضحة تمتد على مراحل ثلاث مدة كل مرحلة منها خمس سنوات بدأت في ١٩٩١. وتتضمن الإنجازات المحددة للمرحلة الأولى وضع برامج عمل متكاملة لمكافحة الفقر؛ واتباع نهج متكامل إزاء تخطيط الأراضي وادارتها؛ والعمل على مكافحة إزالة الأحراج من خلال تعزيز الحماية والاستخدام المستدام للغابات المهددة بالأخطار؛ والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال إنشاء منطقة محمية وحدائق وطنية؛ وحماية المناطق البحرية والساحلية؛ والمسؤولية المحلية عن مشروعات صغيرة النطاق تتناول التنمية والحفاظ على البيئة.

وفضلا عن الأهداف التي حددت للمرحلة الأولى، فقد استهدفت الجهود أيضا بعض المسائل المشتركة بين القطاعات، مثل الصحة، والسكان والمستوطنات البشرية المستدامة.

واستنادا إلى تجربتنا في التنمية المستدامة، نحبذ أن يؤخذ في الحسبان عدد من التوصيات عند وضع تدابير عاجلة للسنوات الخمس المقبلة.

أولا، إننا نسلّم بأن جدول أعمال القرن ٢١ ما زال يشكل الصك المرجعي الأساسي لتصور استراتيجية أو تنفيذ أية إجراءات عاجلة وملموسة للتنمية المستدامة. ونؤكد أيضا من جديد تقيدنا التام بمبادئ المنفعة المتبادلة والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية كما وردت في إعلان ريو ودعمنا لتنفيذها الكامل.

ونؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وفي هذا الإطار، نحث البلدان المتقدمة النمو على أن تحترم الالتزامات التي قطعتها على نفسها في ريو والتي تنص على تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. وسيتعين على البلدان النامية من جانبها أن تمارس بطبيعة الحال مزيدا من الانضباطية في إدارة هذه المساعدة، ولا سيما من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص وبصورة أكثر حماسا. ونحث على إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية بقدر كاف من أجل تسهيل الوصول إلى هذه الموارد.

ونحن نشجع على زيادة مشاركة المجموعات الهامة في المجتمع وبخاصة المجتمع المدني والنساء والأطفال والمنظمات التي تمثل عامة الناس في عملية صنع القرار، مع أخذ القيم والمهارات الخاصة بكل بلد في الاعتبار.

ولقد أنشئت الأمم المتحدة في حينها لكي تمنع البشرية من إيذاء وإفناء ذاتها عن طريق الحروب

وانتهاكات حقوق الإنسان والاتجاهات المناهضة للديمقراطية. وبعد ذلك، أنشأ المجتمع الدولي المنظمات التي تتجاوز الحدود الوطنية وتضطلع بمهام اقتصادية، مثل منظمة التجارة العالمية، لمواجهة تحدي الرفاه الاقتصادي، تحدوها فكرة تغريم بل وفرض عقوبات على البلدان التي ترفض الانفتاح السليم أمام التجارة الدولية.

ويحدونا وطيد الأمل بأن المفاهيم التي عرضت في السنوات الأخيرة والمتعلقة بـ "عوائد الديمقراطية" و "عوائد التكيف الاقتصادي والإصلاح" يمكن أن تمتد لتشمل المجال البيئي. وإن سياسة حماية البيئة والتنوع البيولوجي تسهم في بقاء الكوكب بكامله، وليس فقط في بقاء البلدان المعنية. وينبغي أن يوصى بـ "عائد البيئة" لأقل البلدان نموا التي التزمت التزاما راسخا، لكن مواردها الشحيحة لم تسمح لها بتصعيد النضال للقضاء على الفقر، وهو السبب الرئيسي لتدهور البيئة والنتيجة المترتبة على ذلك التدهور.

ولذا فإن المسألة تتمثل فيما إذا كانت صلاحيات فرض الجزاءات أو منح المكافآت يمكن أن تقع ضمن اختصاص برامج مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكله الحالي أو فيما إذا كان من الضروري التفكير إما بتعزيز ولايته أو إنشاء هيكل جديد من تكافل تلك البرامج القائمة الآن. ولقد تقدم عدد من المتكلمين من على هذه المنصة بمقترحات على غرار ذلك وأناشد الجمعية عدم رفضها فورا.

وفي الختام، فإن مدغشقر المعروفة في أنحاء العالم بأنها مزار وخزانة عرض للطبيعة منذ سالف الأزمان - وفي هذا السياق فهي تمتلك كنوزا ومزايا محددة نادرة، إن لم تكن فريدة في العالم - لتفخر بأنها تتقيد بالإجراءات المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١. وبلدي يؤيد الفكرة التي يرد ذكرها مرارا وهي أن الأرض، أي الكوكب الذي نعيش عليه وبفضله نحيا اليوم، هذا الحيز الذي ورثناه عن أسلافنا، هو استعارة من أحفادنا، الذين لهم الحق أيضا في التمتع بنعمه. فالمخاطر واضحة وكذلك مسؤوليتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مدغشقر على بيانه.

اصطُحب السيد هيريزو رازا فيما هاليو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مدغشقر من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماهاماني برا، وزير موارد المياه والبيئة في النيجر.

اصطُحب السيد ماهاماني برا، وزير موارد المياه والبيئة في النيجر، إلى المنصة.

السيد برا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بداية أن أعرب لكم عن مدى سروري وسرور وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون أعمال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. إن خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ومساهمتكم البارزة في انتصار مُثُل منظمتنا مسلم بهما بالإجماع.

أما الأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان فإنني أؤكد له من جديد التأييد التام والتشجيع المخلص من جانب فخامة السيد ابراهيم ميناسارا باري، رئيس جمهورية النيجر، وحكومته على الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها دون كلل من أجل المحافظة على السلام والاستقرار والتقدم في عالمنا.

ونتوجه إلى الوفد الفرنسي، بتعازينا القلبية لوفاة جاك كوستو، الذي عمل بشكل رائع طوال حياته لحماية البيئة.

إن النيجر، بوصفها عضوا في لجنة التنمية المستدامة، تحيي انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وهي مناسبة للمجتمع الدولي كي يلتقي ويستجمع جهوده لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، الذي يستهدف التوصل إلى حلول للمشاكل المرتبطة بالتنمية والبيئة. فجدول أعمال القرن ٢١ ما زال يتمتع بأهميته الكاملة نظرا للتدهور المستمر في البيئة، ونضوب الموارد الطبيعية، وقبل كل شيء، استحكام الفقر.

وهكذا، فإن العزيمة السياسية المتجددة وحدها، التي تترجم إلى عمل محدد، يمكن أن تسمح لنا بعكس هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق وعدم الاحتمال خصوصا بالنسبة لمستقبل البشرية.

إن النيجر، بلدي، بوصفه بلدا ساحليا يعاني من التدهور الشديد في ما تبقى له من موارد طبيعية شحيحة، ويكابد آلام النمو السكاني الكبير بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الضعيف - وهي حالة تسبب تفاقم الفقر الذي يعاني منه فعلا جزء كبير من السكان، يلتزم وسيظل ملتزما التزاما راسخا بجدول أعمال القرن ٢١، الذي كان

وليد قمة الأرض، كونه البرنامج المثالي للنهوض بالتنمية المستدامة.

وذلك الالتزام، فضلا عن ذلك، هو الذي حمل النيجر على التصديق على جميع اتفاقات واتفاقيات ريو وما تلى ريو من اتفاقات واتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي.

ومن أجل متابعة أهداف جدول أعمال القرن ٢١، أنشأت حكومة بلدي هيئة تنسيقية معروفة بالمجلس الوطني المعني بالبيئة من أجل التنمية المستدامة. وأوكلت إلى المجلس مهمة صياغة وتنفيذ وتقييم أعمال متابعة الخطة الوطنية للبيئة من أجل التنمية المستدامة، حيث يشكل برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية عنصرا رئيسيا فيها. وكذلك نضطلع بعملية تشخيص وتقييم للحالة البيئية في النيجر، وننظر في إنشاء صندوق وطني للبيئة.

وأود أن أشير أيضا إلى أن النيجر، ومنذ مؤتمر قمة ريو، وبالإضافة إلى عملها المحدد في هذا المجال، التزمت بالقيام بإصلاح سياسي واستراتيجي هام بهدف تحقيق تنمية مستدامة. وفي الواقع، فإننا في النيجر مقتنعون بأن مفتاح حل مشاكل البيئة والتنمية إنما يكمن، عموما، في الاضطلاع بجهود ابتكارية هامة تستند إلى خيارات وطنية راسخة ومستدامة.

ولكن بالنسبة لكثير من البلدان الموجودة هنا اليوم - ولا سيما البلدان النامية - لا بد من التسليم بأن الجهود الداخلية الجاري الاضطلاع بها في الوقت الحالي لن تكفي وحدها للسماح بتنفيذ السياسات البيئية والاجتماعية التي تؤدي إلى التنمية المستدامة.

ولهذا نرى أنه ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تدفع مجتمعنا الدولي إلى تحقيق طفرة حقيقية في سبيل إنشاء تحالف عالمي جديد لحماية البيئة والتقليل من أوجه الغبن الاجتماعي، وهو التحالف الذي نودي به في قمة ريو.

وتحقيق هذا المثل الأعلى العالمي يتطلب من دولنا أن تتعاون تعاونا أوثق بشأن قضايا البيئة، ويتطلب أيضا منح موارد إضافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وهذه الموارد ستكمل الجهود الوطنية للتعبئة المالية. وينبغي لهذه الموارد أن تخصص، بين جملة أمور، لاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وهي الاتفاقية الوحيدة التي أبرمت بعد اتفاقية ريو دون تخصيص صندوق خاص لتنفيذها.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أناشد المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة النمو على وجه خاص، أن تجعل من الآلية العالمية صكا لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية التي لها أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية الواقعة في أفريقيا.

وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا أن نعالج بها بفعالية القضايا الاجتماعية الرئيسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وهي الفقر والسكان والصحة والمستوطنات البشرية. فهذه القضايا ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا وتترك آثارا اقتصادية وبيئية على إدارة الموارد الطبيعية، وهي أهم جوانب جدول أعمال القرن ٢١.

ومسائل مديونية البلدان النامية، ونقل الكنولوجيا، واستخدام الطاقة والمياه العذبة، والتلوث الذي تسببه الصناعة، والروابط بين التصحر والفقر، وكلها قضايا ترتبط ارتباطا لا ينفصم بمشاكل البيئة والتنمية، لا بد من أخذها في الحسبان بالمثل بغية تحديد الأولويات بوضوح.

وهذا يعني، بالنسبة لبلدي، أنه لا بد من إنعاش روح ريو إذا أريد لجدول أعمال القرن ٢١ أن ينفذ وأن يصبح في نهاية المطاف واقعا اجتماعيا.

وحكومة بلدي، من ناحيتها، تود أن تؤكد من جديد استعدادها للمشاركة في أية مبادرات تستهدف معالجة المشاكل الرئيسية للبيئة وبناء التنمية المستدامة.

وختاما، أود أن أؤكد أن بلدي يؤيد تأييدا تاما الموقف الذي اتخذته مجموعة الـ ٧٧ والصين، والقرارات التي اتخذها في أواغادوغو مؤتمر عموم أفريقيا المعني باتفاقية مكافحة التصحر وبجدول أعمال القرن ٢١.

وباسم حكومة بلدي، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق لجميع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف الذين يسعون في بلدنا إلى المحافظة على البيئة والنهوض بها لصالح التنمية المستدامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير موارد المياه والبيئة في النيجر.

اصطُحب السيد ماهاماني برا، وزير موارد المياه والبيئة في النيجر، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي أكبر ولاياتي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية.

اصطُحب السيد علي أكبر ولاياتي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية إلى المنصة.

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): عندما إنهار نظام القطبين وحل محله نظام انتقالي أقل تشددا، بدأت تبذل بسرعة وبحماس لم يسبق لهما مثيل جهود لوضع معايير سلوك للنظام العالمي البازغ ترتكز على أساس سيادة القانون والمسؤوليات العامة ولكن المتميزة للأطراف العالمية الفاعلة. وبغية معالجة مجموعة كبيرة من القضايا المُلحة، عقدت مؤتمرات رفيعة المستوى بتواتر لا نظير له اغتناما لفرصة التفاؤل الجديد الذي أعقب الحرب الباردة.

ولما كنا نعتبر العناصر التي تكون البيئة - وهي المياه والهواء والتربة والأنواع الحية - التراث المشترك للإنسانية الذي يشكل تدهوره تهديدا للإنسانية بشكل عام، نجد من الملائم جدا أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أحد أول المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعقد منذ ظهور الحالة العالمية الجديدة.

والتصنيع السريع للبلدان المتقدمة النمو، المقرون بأنماطها الاستهلاكية غير المستدامة، كانت وطأته على البيئة مدمرة لا يمكن إصلاحها. ومما يؤسف له أن الاستهلاك الذي لا جامح له والأنماط غير المستدامة للإنتاج وللتخلص من النفايات السامة والخطرة وحركتها - بما فيها النفايات النووية الناتجة عن برامج الأسلحة النووية لبعض البلدان المتقدمة النمو لا سيما الولايات المتحدة - ما هي إلا أمثلة قليلة على الممارسات القديمة والمعاصرة التي اتبعتها البلدان المتقدمة النمو والتي أسهمت إسهاما مباشرا في تدهور البيئة.

ومع ذلك، تحاول نفس هذه البلدان أن تفرض، بخطى مطردة، التزامات جديدة على العالم النامي، في محاولة لصرف اهتمام عامة الناس عن المسؤوليات التاريخية التي تقع على عاتقها هي، فتتمكن بذلك من التنصل من تلك المسؤوليات. ولذلك لا بد من اعتبار إقامة علاقة مفاهيمية ومتوازنة بين البيئة والتنمية، وإقامة شراكة عالمية جديدة في نفس الوقت لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي، معلما تاريخيا وأهم إنجاز لريو.

إلا أن التقييم الواقعي والشامل بعد خمس سنوات، يشير إلى نتائج مختلطة. فلا يمكن إنكار أن بعض التقدم أحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولكن لا يمكن أيضا إنكار أن النقص في التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعت في ريو واضح وضوح الشمس، وهذا أمر لا يسمح بالتهاون، ناهيك عن الشعور بالابتهاج. ومما يزيد الطين بله أن البيئة العالمية لا تزال تعاني عناء مستمرا، ومن الممكن أن تواجه تدهورا وتدينا يستحيل عكس مسارهما.

وأجد من الضروري أن أؤكد مبدأ المسؤوليات العامة ولكن المتميزة الذي يشكل مفهوما أساسيا في إعلان ريو. ولئن كانت تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن المحافظة على البيئة، فإن طبيعة هذه المسؤولية ونطاقها يختلفان باختلاف أعضاء المجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية أدبية وقانونية خاصة نظرا لدور تلك البلدان في تدهور البيئة أثناء القرنين الماضيين ووصولها حاليا إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا والموارد المالية. ولهذا ينبغي لتلك البلدان أن تفي بتعهداتها بدلا من أن تفرض قيودا والتزامات جديدة على البلدان النامية. ولا يمكن مطلقا أن نبرر مطالبة العالم النامي بأن يدفع ثمن تدهور البيئة الذي تسببت فيه تاريخيا الدول الصناعية التي لا تزال تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن تلويث بيئتنا بالرغم من دعايتها حول المحافظة على البيئة.

ولئن كان العالم يواجه صورة قاتمة للبيئة والتنمية بشكل عام، فإن المجتمع الدولي قد صمم على مواجهة التحدي مباشرة، وقد اتضح ذلك بجلاء في هذا المحفل العالمي الهام الذي عقد على أعلى مستوى سياسي. وهذا التصميم مدعاة للأمل كما أنه دافع قوي للحماس والنشاط المتجددين. وما نحتاج إلى تحقيقه هنا، أكثر من إعادة تأكيد التزاماتنا وتعهداتنا السابقة، هو أن نسعى إلى التوصل إلى طرق ووسائل التنفيذ الأفضل والأسرع والأكثر إخلاصا لجدول أعمال القرن ٢١ برمته بصفته كلا متكاملا ودون أن يجزأ أو يشوه بطريقة تعسفية.

ولنتكلم بصراحة، إن الإخلاص لنتائج ريو ولجدول أعمال القرن ٢١ لا يمكن ولا يجب أن ينعكس فقط في وضع مجموعة دائمة التزايد من الصكوك القانونية الدولية التي يؤدي تنفيذها والتقيد بها إلى الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة في عدد محدود من البلدان، بينما تنتقص في الوقت ذاته، ودونما اعتبار لمشاعر بلدان الجنوب، من الحق السيادي للدول في استغلال مواردها الطبيعية، وتعرقل عملية التنمية، بل تنسفها كلية، باسم حماية البيئة والمحافظة عليها.

والحماس الواضح للقطاع المتقدم النمو من قطاعات المجتمع الدولي لوضع معايير وأهداف جديدة، ولإعداد قائمة طويلة بما يسمح به وما لا يسمح به، يجب أن يستكمل باهتمام متساو وبالتزام عملي بتوفير الموارد المالية اللازمة والتكنولوجيات والخبرات السليمة بيئيا.

ولما كنت قد كررت أهمية الإخلاص لنتائج ريو والالتزام بها، يجدر بي أيضا أن اؤكد مرة أخرى الالتزام المتواصل لحكومة جمهورية إيران الإسلامية بمبادئ وأهداف مؤتمر ريو، وبخاصة جدول أعمال القرن ٢١. ومنذ قمة ريو، ما فتئت لجنتنا الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة ومجلسنا الأعلى المعني بالبيئة، تحت رعاية رئيس الجمهورية، يسعيان سعيا دؤوبا في سبيل إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططنا الوطنية للتنمية.

وختاما، أود أن اؤكد أنه إذا استمر الاتجاه الحالي، فستواجه الأجيال القادمة كارثة ايكولوجية. ولهذا ينبغي لنا أن نتخلص من قيود الاتجاهات العقلية الجامدة التي تتسم بالأنانية والسعي وراء المصلحة الذاتية القصيرة الأجل. فالمطلوب هو الشجاعة والإرادة السياسية والالتزام باختيار الأعمال الجسورة. ويجب أن نكون على استعداد للعمل بمسؤولية أكبر، مع أنه من المفهوم أن هناك الآن، وسيكون هناك في المستقبل، بعض المقاومة في وجه التغيير. وهناك حاجة إلى اقناع الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، من خلال الحملات التعليمية، بأنه لاغنى عن حماية البيئة.

وفي عصر العولمة، لا يمكن لبلد واحد أو لمجموعة من البلدان أن تتغلب على المشاكل التي تتسم بطبيعة عالمية. وإن فرص التعاون الدولي اليوم أكثر مما كانت عليه قبل ٢٥ عاما. فلنغتنم هذه الفرصة لأن الأجيال القادمة لن يمكنها دفع ثمن التقاعس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية على بيانه.

اصطُحب السيد علي أكبر ولاياتي، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارتن بارتنشتاين، الوزير الاتحادي للبيئة والشباب وشؤون الأسرة في النمسا.

اصطُحب السيد مارتن بارتنشتاين، الوزير الاتحادي للبيئة والشباب والأسرة في النمسا، إلى المنصة.

السيد بارتنشتاين (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للآراء التي أعرب عنها السيد فيم كوك، رئيس وزراء هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أعرب عن غبطتي لرؤيتكم، السفير غزالي، تترأسون هذه الدورة الجليلة للجمعية العامة.

عام ١٩٩٧ بتسم بأهمية خاصة للبيئة العالمية. وهذه الدورة الاستثنائية تتيح لنا الفرصة لكي نؤكد من جديد الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا قبل خمس سنوات بصفتنا مجتمعا دوليا، وهو الالتزام بوضع عالمنا على طريق مستدام. وهذا أمر ملح اليوم أكثر مما كان في ريو لأن نقطة التحول تحركت اليوم أبعد حتى مما كانت عليه عام ١٩٩٢. ويجب ألا نبدد هذه الفرصة هنا في نيويورك. كما ينبغي ألا نبدد الفرصة في مؤتمر كيوتو للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام للاتفاق على تخفيضات كبيرة مستهدفة في غازات الدفيئة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.

وقد أخذ الاتحاد الأوروبي بزمام المبادرة منذ شهر آذار/مارس من هذا العام عندما حدد تخفيض ١٥ في المائة كهدف للعام ٢٠١٠. وداخل الاتحاد الأوروبي، أصبحت النمسا، إلى جانب ألمانيا، والدانمرك، ونأمل الآن المملكة المتحدة أيضا، البلدان المتقدمة الملتزمة بأعلى تخفيض، فهي تلتزم بإجراء تخفيض بنسبة ٢٥ في المائة في إطار نظام تشاطر الأعباء الداخلي. ولئن كان الاتحاد الأوروبي قد أخذ بزمام المبادرة، فإننا لانزال ننتظر أن يحذو الآخرون حذونا. وأود أن أناشد مناشدة خاصة أكبر مستخدم للطاقة في العالم، وبالتالي أكبر متسبب في انبعاثات غازات الدفيئة أن يقبل تحمل المسؤولية بأن ينضم إلى الاتحاد الأوروبي ونحن في طريقنا إلى كيوتو لكي ننقذ مناخنا. والقيادة في عالم اليوم لا تعني القيادة في التكنولوجيا، أو الشؤون الاقتصادية، أو القوة العسكرية

فحسب، بل، وربما فوق كل شيء، قيادة العالم إلى التنمية المستدامة.

وتعلق النمسا أهمية كبيرة بصفة خاصة على إصدار الدورة الاستثنائية توصية بشأن الطاقة المستدامة. ونكرر اقتراحنا بتكريس عقد للطاقة المستدامة ابتداء من عام ٢٠٠١. ونحث أيضا على اتخاذ قرار واضح بشأن البدء في عملية تحضيرية لدورة عام ٢٠٠١ للجنة التنمية المستدامة التي تكرس للطاقة. ونرى أن الاجتماع التنظيمي للفريق العامل بين الدورات المعني بالطاقة وبالبيئة لابد أن ينعقد بالاقتران مع دورة عام ١٩٩٨ للجنة التنمية المستدامة لكي يتسنى البدء في العمل المضموني في عام ١٩٩٩.

وبذلك تعرب النمسا عن استعدادها لمواصلة الدفع قدما بالتعاون الدولي في مجال الطاقة المستدامة باستضافة مؤتمر دولي للخبراء وصانعي السياسات بشأن الطاقة المتجددة. ويسعدني للغاية أن أقول إن هناك اهتماما متزايدا على كل من الصعيد الوطني وصعيد اللجنة الأوروبية بدعم العمل الحكومي الدولي في مجال الطاقة المستدامة بجهود ملموسة للتعاون الإنمائي.

لقد دأبت لجنة التنمية المستدامة مرارا وتكرارا على تأكيد الدور الحاسم الذي تلعبه الغابات في حماية البيئة، وبخاصة في المناخ العالمي. وتؤيد النمسا بشدة كل الجهود المبذولة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ونرى أن الاتفاق في هذه الدورة على البدء في عملية تفاوضية لإبرام اتفاقية عالمية بشأن الغابات سيسهم إسهاما ضخما في تحقيق هذا الهدف.

وأرى أن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تأتي في لحظة حاسمة جدا بالنسبة للمجتمع الدولي. ففي بلدان الشمال، حققنا أهدافا هامة بالنسبة لحماية البيئة بالمعنى الضيّق للكلمة. وقد توصلنا في النمسا إلى نقطة التحول، فالهواء في بلدي نظيف، والمياه التي تجري في معظم أنهارنا وفي كل بحيراتنا مياه صالحة للشرب. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في زيادة نصيبنا من الطاقات المتجددة إلى ٢٧ في المائة وفي تحاشي النفايات وفي إعادة تدويرها. والآن، علينا أن نسعى إلى الانتقال صوب إدماج مبادئ الاستدامة في اقتصادنا بصفة عامة.

وفي هذا الصدد، أثني على جهود منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتركيز الأنشطة التي تبذلها في مرحلة الإصلاح على تحقيق تنمية صناعية مستدامة وأكثر نظافة.

إن ضآلة التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر ريو لا ترجع فقط إلى عجزنا عن جعل مواطنينا يتفهمون ضرورة التنمية المستدامة. بل تتصل أيضا بحقيقة أننا لم نتمكن، منذ مؤتمر ريو، أن نشرك رؤساء دولنا أو زملاءنا الوزراء في هذا التقدم. ولهذا يجب أن يكون من الدروس التي نستفيدها من ريو + ٥ أن ندرج قضايا التنمية المستدامة بصفة مستمرة في جداول أعمال رؤساء دولنا وأن نحافظ على هذا الزخم إلى أن نصل إلى ريو + ١٠.

ولكي نرصد انتقالنا إلى الاستدامة سيكون من المهم جدا أن نضع علامات واضحة، وأن نحدد أهدافا معينة قد تختلف باختلاف مجموعات الدول، وأن نتقدم في العمل الجاري بشأن التوصل إلى مؤشرات للتنمية المستدامة.

وتطوير الطرق والوسائل الكافية لإدارة الموارد النادرة على الصعيد العالمي يجعل من الضروري تطوير آليات دولية جديدة تسمح بالتشاطر المنصف للأعباء القصيرة الأجل التي يفرضها علينا جميعا الإنتقال إلى الاستدامة. وينبغي لنا أن نبدأ في البحث بنشاط عن السبل والوسائل التي تمكّن من إعطاء التعويض المنصف لمجموعات من البلدان أو لجماعات داخل بلد معين عن الأعباء التي قد تتحملها بطريقة غير متكافئة في انتقالها إلى الاستدامة. وأحد هذه التدابير التي أؤيدها بقوة هو زيادة الضرائب على استخدام الموارد وتخفيض الضرائب على العمل. والنمسا نشيطة جدا داخل الاتحاد الأوروبي بالنسبة لتشجيع الأخذ بنهج مشترك لإصلاح الضرائب الايكولوجية.

وبعد خمس سنوات من الآن يجب أن نتمكن من ملاحظة أن التقدم تم إحرازه في استئصال شأفة الفقر. وتلتزم النمسا التزاما مخلصا بتحقيق الهدف الذي وضعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. واستئصال شأفة الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك يجب أن يكونا الفكرة التي تهدي كل جهودنا في الأعوام القادمة. ولما كنا نحتاج إلى تغيير أنظمة القيم إذا كان لكل مواطن من مواطنينا أن يتبع أنماطا للاستهلاك أكثر استدامة من ذي قبل، فيجب علينا أيضا أن نعمل معا لتعزيز المبادئ الجديدة للاستدامة.

وتعمل النمسا جاهدة لتوثيق التعاون مع بلدان وسط وشرقي أوروبا. وأحد المجالات الرئيسية في التعاون سيكون مجال النقل. فالنقل، كما نعلم، قطاع يتردى فيه التطور من سيء إلى أسوأ في المنطقة الأوروبية وغيرها من المناطق أيضا.

واليوم، بعد خمس سنوات من مؤتمر ريو، لا يمكننا أن نقول إننا نتقدم صوب التنمية المستدامة. ولا بد لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أن تجدنا عازمين على استيعاب دروس السنوات الخمس الماضية لكي نتمكن من أن نعلن لشعوبنا بعد خمس سنوات من الآن، في ريو + ١٠، "نعم، نحن في الطريق المؤدي إلى الاستدامة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر الوزير الاتحادي للبيئة والشباب وشؤون الأسرة في النمسا على بيانه.

اصطُحب السيد مارتن بارتنشتاين، الوزير الاتحادي للبيئة والشباب وشؤون الأسرة، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ساروونو كوسوماتمادجا، وزير الدولة في اندونيسيا.

اصحطب السيد ساروونو كوسوماتمادجا، وزير الدولة للبيئة في اندونيسيا، الى المنصة.

السيد كوسوماتمادجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الغبطة العظيمة لوفد إندونيسيا إذ يراكم، سيدي، تترأسون هذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة المكرسة لإعطاء دفعة وحيوية مجددتين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن على ثقة كاملة بأنكم، بحكم قيادتكم الرشيدة ومهاراتكم الدبلوماسية، ستقودون هذه الدورة الاستثنائية الى ختام ناجح.

قال الرئيس سوهارتو في ريو دي جانيرو قبل خمس سنوات أنه، في عصر من التغيرات الجذرية والتحولات الشديدة، يشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية معلما تاريخيا بارزا للبشرية، وأنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن العالم يواجه خطرا متزايدا بحدوث كارثة بيئية تخفض من نوعية الحياة وتهديدا خطيرا لبقاء النظام الإيكولوجي لأجل طويل. وللأسف أننا بعد خمس سنوات، وبعد مرور ٢٥ عاما على استكهولم نجد دلائل كثيرة على تزايد التهديدات التي تواجهها التنمية المستدامة، وإن هذه التهديدات تزداد شدة بفعل الاتجاهات الجديدة والناشئة. وقد تحول الحماس والتفاؤل، اللذان اتسم بهما مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، الى خيبة أمل وعدم يقين. وظل التنفيذ المتوقع لجدول أعمال القرن ٢١ والنتائج المضمونية الأخرى للمؤتمر أبعد ما يكون عن المنال.

وبالرغم من خيبة الأمل هذه، نسلم تسليما تاما بأن هذه النتائج ما زالت محتفظة بوجاهتها ونجاعتها. وبالتالي، لا نرى بديلا عن الشراكة العالمية التي وضعت في ريو لتعزيز التنمية المستدامة تعزيزا فعالا. ولهذا، فنحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه يجب ألا نحاول فتح باب النقاش حول جدول أعمال القرن ٢١ أو غيره من النتائج المضمونية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أثناء هذه الدورة الاستثنائية. فالتحدي الأساسي بالنسبة لنا واضح. ينبغي لنا أولا وقبل كل شيء أن نحلل ما حدث بالفعل من أخطاء في تنفيذ نتائج ريو؛ وثانيا، ما يمكن عمله الآن لتصحيح ذلك. ولذلك، يكتسي هذا الاجتماع أهمية حاسمة في قياس مستوى التزامنا وتصميمنا على عكس مسار الانحدار اللولبي صوب الركود الإنمائي والتدهور البيئي.

وكما جرى التأكيد مرارا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، فإن المصادر الرئيسية لتدهور البيئة في كوكبنا تنجم عن أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تمارس بصفة رئيسية في البلدان المتقدمة النمو، وعن الفقر المدقع والتخلف اللذين ما زالا متفشيين في البلدان النامية، ولذلك، وفيما يتعلق بالبلدان النامية، لا يمكن تحقيق الاستدامة البيئية بفعالية إلا بالمكافحة الشديدة للفقر والتخلف. ولكن الانجاز الناجح لهذا الأمر يتطلب تعبئة المزيد من الموارد المالية الجديدة، والقدرات التكنولوجية، والطاقات الإنسانية المعززة، الى جانب ما جرى الالتزام بتخصيصه للتنمية. ومن الواضح أن هذا يشكل مهمة هائلة بالنسبة لمعظم البلدان النامية. ففي ريو تحققت انطلاقة هامة في هذا الصدد. وشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بنجاح شراكة عالمية بشرت بعهد جديد من التعاون الدولي يضمن الرابطة التي لا تنفصم بين البيئة والتنمية.

لكن تنفيذ التزامات ريو بتقديم موارد مالية كبيرة جديدة وإضافية كان دون المتوقع بكثير. ولئن كان تحرير التجارة السريع قد أتاح لنا فرصا جديدة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كان موزعا توزيعا غير عادل، فإن ضعف المشاركة انعكس في تناقص موارد المساعدة الإنمائية الرسمية. ولهذا فمن المهم أن الالتزامات التي قطعت في ريو بشأن الموارد المالية وآليات التمويل يجب الامتثال لها وتنفيذها تنفيذا جادا. وبالمثل، فإن وعد ريو بشأن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ظل دون تنفيذ الى حد كبير. وبالتالي، هناك حاجة مستمرة الى التعاون الدولي كما نص عليه جدول أعمال القرن ٢١ لبناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية في البلدان النامية، مما

يتطلب بذل جهود مشتركة طويلة الأجل من جانب الشركات والحكومات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باومانيس (لاتفيا)

وفي لب عملية التنمية اليوم توجد حاجة ماسة لاستئصال الفقر من على وجه الأرض. وتحقيق الأهداف البيئية يعتمد اعتمادا كبيرا على النجاح في هذه العملية. ولهذا نوافق تماما على التقرير الذي يفيد بقيام الحاجة الى وضع أهداف لاستئصال الفقر في أجل محدد. وفي إندونيسيا، حيث ننفذ هذه الأهداف، تبشر النتائج بالخير. وفي هذا الصدد، نواصل إدماج برامج استئصال الفقر في خطة التنمية الخمسية السادسة التي يجري تنفيذها حاليا في أندونيسيا. وهذه البرامج تتضمن برامج لأكثر القرى تخلفا، ولمدخرات رفاه الأسرة، وللائتمان التجاري للأسر الفقيرة. ونعتقد أن هذه البرامج ستساعد على استئصال الفقر المدقع ضمن الإطار الزمني الذي حددناه. والواقع أننا ندخل كثيرا من هذه التجارب في برنامجنا للتعاون بين الجنوب والجنوب بصفتها مشروعات لها أولوية.

إننا، في إندونيسيا، نترجم كثيرا من التزاماتنا وتعهداتنا التي قطعناها في ريو الى أعمال ملموسة. وكما اتفق عليه في المؤتمر، أنشأنا مشروعا للتخطيط وبناء القدرات في فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بصفته آلية للمتابعة مكلفة بالمسؤولية عن جملة أمور، منها تطوير استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة. وقد شارك في عملية تصميم هذه الاستراتيجية أكثر من ألف مشارك في الأمة كلها، واستغرقت سنتين وركزت على إدماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياسة متماسكة واحدة لضمان أن تصبح التنمية المستدامة واقعا في إندونيسيا. وانطلاقة هذه الاستراتيجية، التي تسمى جدول أعمال القرن ٢١ الإندونيسي تعني نهاية فترة طويلة من التشاور والتحليل أفضت الى رسم مسار إندونيسيا الى التنمية المستدامة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير بإيجاز الى ما نعتبره مسألة بيئية بالغة الأهمية، ألا وهي مسألة الغابات. فالغابات، بصفتها موردا متعدد الاستخدامات، تشكل رصيدا ضخما لتحقيق التنمية المستدامة، وتضطلع بأدوار تتضمن كونها مستودعات هائلة للتنوع الإحيائي، وبواليع للكربون ومصادر متجددة للأخشاب التجارية وللطاقة. وتحدي تنمية وإدارة الغابات بطريقة مستدامة مهمة صعبة، وإن كانت مهمة حاسمة أيضا. ولهذا يرى وفدي أن هناك ميزة في القيام في وقت مبكر بوضع صك ملزم قانونا بشأن الإدارة المستدامة للغابات. ويجب أن يجري وضع هذا الصك من خلال توافق الآراء بحيث يبين امتثالنا الحازم للاتفاقيات الموجودة، ومن بينها، بصفة خاصة، اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر. ونعتقد اعتقادا جازما بأننا لن نتمكن إلا من خلال هذا الصك الملزم قانونا أن نكفل للغابات إدارة سليمة ومستدامة يمكن التنبؤ بها وتخلو من التمييز، وترتكز على القواعد، وتتسم بالشفافية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الدولة لشؤون البيئة في إندونيسيا على بيانه.

اصطُحب السيد ساروونو كوساماتمادجا، وزير الدولة للبيئة في إندونيسيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باكاليثا موسوسيلي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية في ليسوتو.

اصطُحب السيد باكاليثا موسوسيلي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية في ليسوتو، الى المنصة.

السيد موسوسيلي (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على قيادة أعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية الى ختام ناجح. ويوضح هذا النجاح تصميم المجتمع العالي على وضع الأمم المتحدة في صميم جهد التنمية الدولية، وعلى تكوين شراكة لا غنى عنها للتنمية المستدامة من خلال العملية الحكومية الدولية. ويرادونا الأمل في أن يكون هذا المعلم التاريخي مصدر الهام إيجابي للمفاوضات الحكومية الدولية الأخرى ولمواصلة تنشيط روح الشراكة في مجال التنمية المستدامة.

وتضم ليسوتو صوتها إلى البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يوضح التزامنا المستمر بالشراكة العالمية التي أنشئت قبل خمس سنوات لإنقاذ كوكبنا من التدهور البيئي ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبشرية. وعندما ننظر خلفنا إلى الطريق الذي سرنا فيه منذ ريو، فلا بد أن نفعل ذلك مع الاستعداد لتقاسم أعباء فشلنا الجماعي. ويجب أيضا أن نتشاطر الفخر إزاء النجاح المتواضع الذي

أحرزناه صوب بلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا في جدول أعمال القرن ٢١.

ونذكر من بين النجاحات التي أحرزناها التفاوض بشأن عدد من الصكوك الدولية الهامة لإدارة البيئة وحمايتها، وإبرام تلك الصكوك. وقد جرى وضع آليات مؤسسية متنوعة موضع التنفيذ لحماية البيئة وللتعجيل بالتنمية المستدامة.

وبالنسبة للبلدان النامية، ما زال الفقر ونقص الموارد المالية وعدم الوصول إلى التكنولوجيا المناسبة تشكل قيودا كبرى في سبيل تنفيذ التزامات قمة الأرض. وقد أثيرت توقعات هائلة في ريو بزيادة المساعدة الإنمائية الخارجية. وللأسف، أنها تحولت إلى تخفيض كبير في التدفق العام للموارد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أثناء الفترة قيد النظر. وقد عرض هذا للخطر قدرة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقات ريو. ومع ذلك فمن المشجع أن نستمع إلى كثير من شركائنا في التنمية، ولا سيما الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهم يجددون في هذه الدورة الاستثنائية التزاماتهم بوقف الاتجاه التنازلي الحالي في المساعدة الإنمائية الرسمية ليتسنى بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي اتفق عليه عام ١٩٩٢.

ولا يزال العمل المتعدد الجوانب الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها المحافظة على حماية البيئة العالمية وتنميتها. ولكن لا بد من دعم التنمية المستدامة على الصعيد الوطني عن طريق الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية السليمة التي ترتكز على الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والالتزام التام باستئصال الفقر.

ووفقا للتقارير التي أصدرها مؤخرا البنك الدولي، حققت ليسوتو معدل نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل فاق ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنتين أو السنوات الثلاث الماضية. غير أن الفقر لا يزال متفشيا في نسيج مجتمعنا. وتفوق نسبة البطالة ٣٠ في المائة، ولا يزال ٤٠ في المائة من السكان يصنفون في فئة الفقراء. ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بتدهور البيئة. ولا بد من إيجاد طريق يخلصنا من الفقر.

لقد شاركت ليسوتو بنشاط في العملية التي أدت إلى قمة الأرض عام ١٩٩٢. ومنذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حققنا بعض التقدم صوب الارتقاء إلى مستوى الالتزامات التي قطعناها. ولتعزيز قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا في إطار الواجبات التي تعهدنا بها في ريو، أنشأنا مؤسسة جديدة داخل مكتب رئيس الوزراء لتنسيق كل الأنشطة البيئية الوطنية وتنظيمها ورصدها. وقد اعتمدنا خطة عمل وطنية لنا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

ومن العناصر الرئيسية لخطة العمل هذه برنامج يسعى لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية، ومشكلة تدهور البيئة من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال، أنشئ برنامج بيئي للشباب يرمي إلى إتاحة العمالة للشباب في جميع أنحاء البلد. وهو يهدف إلى مكافحة تدهور الأرض، وإلى صيانة المياه والاضطلاع بالأنشطة المتنوعة لإدارة النفايات.

ويبلغ معدل النمو الوطني لسكاننا ٢,٦ في المائة، مما يسبب لنا قلقا عميقا نظرا للضغط الذي يشكله على الموارد القليلة للبلد. وقد جرى اعتماد سياسة سكانية وطنية منذ ريو، ويجري تنفيذ البرامج في هذا الصدد.

وأغلبية سكاننا الذين يقطنون في المناطق الريفية يعتمدون على استخدام الكتلة الأحيائية بوصفها من مصادر الطاقة. وهذا يشكل ٨٥ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة. وبرامج التحريج لم تف بالطلب، والحكومة بصدد إنهاء خطة عمل وطنية جديدة للأحراج لدرء كارثة بيئية يمكن أن تقع إن لم تتحقق هذه الأهداف. وتشجيع التكنولوجيا الواجبة يستهدف استخدام المصادر المتجددة للطاقة. وقد ازداد الوعي العام بتدابير صيانة الطاقة المحلية، ويجب تعزيز ذلك الوعي مستقبلا. وسيجري إدخال برامج صيانة الطاقة التجارية والصناعية في مشروع إدارة الطاقة الإقليمية التابع للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

وليسوتو بلد جبلي ذو نظام إيكولوجي هش. وهذه الجبال مصدر هام للمياه العذبة، ليس فقط لليسوتو، ولكن لمعظم الجنوب الأفريقي. وستصبح ندرة المياه العذبة في المستقبل القريب مشكلة حادة ذات أبعاد عالمية. ولهذا، تدرك ليسوتو تمام الإدراك مسؤوليتها عن صيانة مصادر المياه الموجودة وعن إدارتها لصالح المنطقة. وفي هذا السياق، يكتسي توفير الموارد المالية والتكنولوجيا الواجبة للبلد أهمية كبرى.

وهدف إنجاز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية لحماية الموارد الطبيعية والبيئة يتهدده الفشل إن لم تتوفر الموارد المطلوبة.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أعادت معظم البلدان تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد حققت بعض البلدان هذا الهدف، ونحث البلدان التي لم تحققه على أن تسعى إلى تحقيقه بروح تعزيز الشراكة في التنمية المستدامة.

وقد جئنا إلى هنا لنشعل من جديد روح قمة الأرض عام ١٩٩٢. ولا بد أن نلتزم مرة أخرى باتفاقات ريو لكي نتمكن خلال السنوات القليلة المقبلة من الآن وحتى ما بعد دخولنا القرن الحادي والعشرين من إعطاء قوة دفع متزايدة لبرامجنا الإنمائية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية في ليسوتو على بيانه.

اصطُحب السيد باكاليثا موسوسيلي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية في ليسوتو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جورج فيلا، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والبيئة في مالطة.

اصطُحب السيد جورج فيلا، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والبيئة في مالطة، إلى المنصة.

السيد فيلا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد مالطة أن يضم صوته إلى غيره من الوفود في التعهد بمواصلة تأييده وتعاونه من أجل ضمان توصل هذه الدورة الاستثنائية إلى تحقيق هدفها الأولي، ألا وهو التأكيد من جديد على نص وروح إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية.

ولا يمكن عزل تحسين نوعية الحياة لمواطنينا عن التحديات التي نتصدى لها للمحافظة على بيئتنا الطبيعية وتحسينها، ولا عن النتائج التي تجلبها هذه العملية نفسها.

قبل خمس سنوات، شهدت ريو ابتهاجا لاعتماد جدول أعمال الألف الجديد. واعتبر جدول أعمال القرن ٢١ فتحا في التعاون البيئي الدولي. وبالنسبة للكثيرين، كان جدول الأعمال ذلك مخططا للعمل العالمي داخل المعايير الجديدة الوضع للاستدامة. وحقيقة الأمر أن جدول أعمال القرن ٢١ تم تصوره على أنه مخطط شامل للتنمية المستدامة، والاستخدام المستدام للموارد، وإنشاء الأطر المالية والتقنية والإدارية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي حين أننا لا ننتقص من أهمية المنجزات منذ ريو، علينا أن نعترف بأنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير بغية إعادة تأكيد المبادئ وتنفيذ الالتزامات التي قُطعت وأعرب عنها بدقة في جدول أعمال القرن ٢١.

وتنضم مالطة إلى المجتمع الدولي في مهمة اليوم لتقييم أوجه النجاح والفشل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وما زالت مبادئ ريو وأهدافها التي وضعت في ١٩٩٢ صالحة، وإذا ما اتبعت على الوجه الصحيح، فإنها ستفضي بنا إلى قرن أكثر إشراقا.

ويجب أن نضع إعادة إحياء مفهوم التنمية المستدامة في مقدمة تحليلنا، وأن نحدد أساليب مبتكرة للتعاون، وأن نحدد أولويات المسائل التي لم تعالج بصورة كافية وطرح ملامحها مثل أنماط الاستهلاك المتغيرة، وإنتاج الطاقة واستخدامها، والنقل والمسائل الحضرية، وتوافر المياه العذبة وما إلي ذلك.

وفي الوقت ذاته، يجب بذل جهود إضافية لمواجهة المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي وتوسع التجارة والقضاء على الفقر، وهي مسائل ذات أثر على إدارة الموارد الطبيعية والبشرية المستدامة وفي الوقت نفسه تعتمد عليها اعتمادا كبيرا.

ومن دواعي السخرية أننا، حاليا وفي هذا العصر، وفي حين يتحدث الجميع عن أن العالم قد غدا "قرية عالمية"، ما زلنا نستخدم كلمات "الشمال" و "الجنوب" لا لننقل مفاهيم جغرافية فحسب، بل ولندلل أيضا على الوجود المؤلم الباقي إلى الآن للانقسام الحاد بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية، ولم يُتوصل بعد إلى الحوار "شمال وجنوب" الذي تشتد الرغبة فيه وإلى المحاولات الناتجة عن ذلك لسد الفجوة بين "الشمال الغني" و "الجنوب الفقير".

ويعيش الكثير من الدول النامية في خضم موارد طبيعية ضخمة لم يستغلها السكان المحليون نظرا لقلة التعليم والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة. وفي معظم الحالات، تُستغل تلك الموارد بأيدي الذين لديهم الوسائل، وبذا تتأكد فجوة عدم المساواة الآخذة في الاتساع وتوفر تربة خصبة للمزيد من التوتر الاجتماعي والتهديدات التي يتعرض إليها الأمن والاستقرار العالميان. وهذا ما لم يكن قطعا في المخيلة في ريو.

إن ما يشغلنا بصدد البيئة والاستدامة هو المحافظة على ما هو موجود ليكون في خدمة البشرية. وإن حُرمت نسبة مئوية كبيرة من البشرية من فرص الاستمتاع بفوائد موارد العالم، فما هي جدوى هذا المجهود الواسع النطاق؟ وينبغي أن تحترم احتراما كاملا الحقوق السيادية للدول النامية في الاستفادة بصورة كاملة من الاستغلال الصحيح لمواردها وألا تعرقل أو تحرم منها بسبب ما يسمى بالاعتبارات البيئية.

وما زالت البشرية تواجه الحقائق المؤلمة للفقر والعوز في جميع أرجاء العالم، وهي ظواهر ناجمة عن التنمية غير المتساوية، والتوزيع غير العادل لثروة العالم وموارده، وتؤدي بدورها إلى انخفاض المعايير الصحية والتناحر العرقي واللاجئين الاقتصاديين والتطرف والأصولية، وهي مشاكل مترابطة كلها وتجب معالجتها بصورة شاملة.

وقبيل الألف الجديد، علينا أن نعتمد نهجا حصيفا وفعالا للعمل لخلق التوازن الصحيح بين بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة وتنمية مطردة وعادلة اجتماعيا. وإذ نسعى إلى التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين، علينا أن نحشد ونؤيد الجهود التي تجعل دعامتها الأساسية الكفاح ضد الفقر وحماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتوزيعا أعدل للثروة ونظام تجارة دولية أقل إثقالا بالممارسات التقييدية أو التمييزية.

إن مالطة بوصفها دولة أوروبية واقعة في وسط البحر الأبيض المتوسط، وتمر في مرحلة الانتقال من دولة نامية إلى دولة متقدمة النمو، ما برحت تعمل باجتهاد متواصل عن طريق هذه الهيئة العالمية وغيرها من المنتديات الدولية على دعم المشاركة والتعاون في منطقتنا وفي خارجها. ويكفينا ذكر مبادرة مالطة في إعطاء قانون البحار للعالم.

وبوصفنا دولة جزرية صغيرة تدرك ضعفنا وتعتقد بأن معظم التهديدات لأمننا هي بيئية واقتصادية واجتماعية في طبيعتها، قمنا خلال ما يربو على ٢٠ سنة، وخاصة منذ ريو، بمبادرات مختلفة لحماية بيئتنا ووقايتها. وتدعو مالطة إلى تنفيذ التزامات مؤتمر بربادوس العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتتطلع إلى استعراض شامل وفعال من جانب الجمعية العامة في عام ١٩٩٩.

وتدرك مالطة أن حاجتنا إلى التنمية، وتوسعنا في النشاط الاقتصادي، ومستويات معيشتنا المرتفعة، وكثافتنا السكانية العالية، واعتمادنا الكبير على السياحة، سيتعين أخذها في الاعتبار عند وضع وتنفيذ سياساتنا الاقتصادية والبيئية.

ومالطة تسهم في التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والعالمي، وتستضيف المعهد الدولي للمحيطات والمعهد الدولي للقانون البحري التابع للمنظمة البحرية الدولية، وكلاهما ينظمان دورات دراسية في إدارة المحيطات لطلاب من الخارج وخاصة من الدول النامية. ومالطة فخورة باستضافة المركز الإقليمي البحري لضبط التلوث الذي يعمل كجزء من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

وتعتقد مالطة بحق أنه لا يمكن الفصل بين مصالح بلدنا وشواغل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما زالت تحتل مكانا طليعيا في إنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة داخل إطار اتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. هذه اللجنة هي تعبير عن التعاون الفعال بين دول البحر الأبيض المتوسط التي أقرت بأنه لا يمكن لأي استراتيجية سليمة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط أن تقيدها الحدود القومية، بل ينبغي أن يكون هدفها تحقيق الخير لكل شعوب البحر الأبيض المتوسط التي تتشاطر شاغلا مشتركا، رغم تباينها، ألا وهو حماية البحر الأبيض المتوسط من الانحطاط البيئي. وإلى جانب ذلك، تعتزم مالطة أن تمضي في هذه المبادرات من خلال السبل التي فُتحت أمامنا عن طريق العملية الأوروبية البحر أوسطية وبرنامج عملها.

وإذ تعرب مالطة عن ارتياحها لما تحقق فعلا خلال الخمس سنوات التي أعقبت ريو، تعتقد أن واجبنا إزاء الأجيال المقبلة هو أن نزيد سرعة وضع شروط جدول أعمال القرن ٢١ موضع التنفيذ في جهد متضافر لحماية البيئة العالمية ولتعزيز التنمية المستدامة الحقيقية التي تركز على البشرية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والبيئة في مالطة على كلمته.

اصطُحب الأونرابل جورج و. فيلا، الطبيب وعضو البرلمان ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والبيئة في مالطة من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فرانك هـ. واطسون، عضو

البرلمان ونائب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي في جزر البهاما.

اصطُحب الأونرابل فرانك هـ. واطسون، عضو البرلمان ونائب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي في جزر البهاما إلى المنصة.

السيد واطسون (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحدث مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أو مؤتمر ريو، الذي عقد في عام ١٩٩٢، تغييرات هامة إيجابية في المواقف إزاء حماية البيئة.

وفي خمس سنوات، انتقلنا من عقلية افترضت أن العالم الطبيعي يجدد نفسه بنفسه ويمد نفسه بأسباب الحياة، إلى الوعي بضرورة المسؤولية البيئية لحماية عالم هش. ولم يعد من المقبول للصناعة أن تلوث الأنهار والروافد أو أن تسمم الهواء الذي نستنشقه. لقد ارتددنا من المواقف التي قبلت المطر الحمضي بوصفه الجانب السلبي للتقدم، ودققنا ناقوس الخطر للتحذير من ملوثي المحيطات.

وبعد خمس سنوات من ريو يبدو أننا بدأنا، وبأعداد متزايدة، نجد الإرادة والعزم على الشروع في إصلاح وترميم الضرر الذي لحق بالطبيعة في أوقات اتسمت بحرص أقل على البيئة.

ونحن نبحث، عالميا، عن الطرق والوسائل المؤدية إلى التنمية المستدامة ونخطو خطى جبارة إلى الأمام في هذا الشأن.

منذ عام ١٩٩٢، أدمجت حكومة جزر البهاما، مبادئ التنمية المستدامة في سياساتها القومية للتنمية فيما يختص بالحماية البيئية للموارد البحرية والبرية، وزيادة التخطيط لاستخدام الأراضي، وإيلاء عناية أكبر لتنظيم عملية التنمية. وأدى إنشاء لجنة تنسيق للبيئة والعلم والتكنولوجيا عام ١٩٩٣ إلى التركيز على جدول الأعمال البيئي للحكومة. وأدمجت تقديرات المؤثرات البيئية في متطلبات كل مشروعات التنمية الرئيسية في جزر البهاما. وسوف تسهل نتائج دراسة قومية لاستخدام الأراضي، جهود الحكومة لتأمين انسجام استخدام الأراضي مستقبلا والأهداف القومية.

وتفخر البهاما بالتقدم الذي أحرزناه على الجبهة البيئية؛ وتقدر بأن الكثير من التقدم قد سهلته العملية التي جاءت نتيجة مؤتمر ريو والمؤتمر العالمي للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة لعام ١٩٩٤ الذي انعقد في بريدجتاون ببربادوس.

بيد أننا ندرك بأن التقدم الذي تحقق ليس بالدرجة الكافية. وفي بربادوس، اعترف بأن الدول الجزرية معرضة بصورة خاصة للكوارث الطبيعية والبيئية على السواء. زد على ذلك أن هذه الدول عموما ذات قدرة محدودة على مواجهة مثل هذه الكوارث والتعافي منها. إن الدول النامية الجزرية الصغيرة تواجه نفس التحديات التي تتعرض لها أكبر البلدان في العالم، إلا أن ما يتوفر لدينا من مساحة وموارد محدودة ولا يكفي لمعالجة مشاكلنا. واقتصادات هذه الدول النامية الجزرية الصغيرة ضعيفة وتعتمد بدرجة هائلة على قاعدة ضيقة من الموارد والتجارة الدولية. واقتصاداتنا مفتوحة وفي الواقع تعوزها كل الوسائل للتأثير إلى درجة كبيرة في العلاقات التجارية لما فيه منفعتنا.

وإن السياحة أسرع الصناعات نموا في منطقتنا. فهي تتيح الوظائف للكثيرين من أفراد شعبنا وتسهم بدرجة كبيرة في تنميتنا الاقتصادية. وهي قوام حياة اقتصادنا في جزر البهاما.

غير أنه يمكن أن تكون لها آثار مذهلة على جزرنا إن لم تدر بعناية. فعدا عن منافعها الكثيرة، تفرض السياحة ضغوطا قاسية على مواردنا عن طريق الاستخدام المتزايد لمخزون المياه العذبة، والمتطلبات الزائدة لتصريف النفايات، وخطر تلوث بحارنا. أضف إلى هذا الميل إلى تقويض عاداتنا وعرفنا الاجتماعيين. ومن أكبر التحديات للبلدان الصغيرة مثل بلدي، إيجاد تنمية سياحية مستدامة تعود، في نهاية الأمر، بالفوائد على تحسين نوعية الحياة في كل مجتمعاتنا.

ويفرض الاحترار العالمي تحديات إضافية تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة بزيادة عدد الكوارث الطبيعية. إن الدمار والخراب اللذين أحدثتهما العواصف الشديدة في الدول الجزرية الصغيرة في السنين الأخيرة يتحديان موارد الدول الكبيرة المتقدمة النمو. والآن فإن

جزر البهاما وغيرها من المناطق في البحر الكاريبي في غمار الفصل الذي قد تحدث فيه الاضطرابات في المناطق الاستوائية في أي وقت. هذه الاضطرابات الاستوائية والتي تزداد أحيانا لتصبح أعاصير كبيرة، تشكل خطرا هائلا على بلدان منطقتنا، حيث أن آثار هذه الدمارات تكون عادة على شكل تخريب واسع النطاق للمنازل والبنية التحتية.

وفي خضم كل هذا، لا يزال السؤال قائما: كيف سنستطيع تحقيق تنمية مستدامة؟

وخلال السنوات الخمس الماضية، فكر البعض أن زيادة الحماية البيئية هي السبيل إلى تحقيق هذا الهدف. ولكن المناقشات في الدورة الخامسة للجنة التنمية المستدامة ذكرت الممثلين بأنه على الرغم من أنه في غضون الخمس سنوات الماضية، كان هناك تأكيد شديد على الجهود الرامية إلى وقف التدهور البيئي وعلى تنفيذ اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، لم تكن هذه الجهود وحدها قادرة على تحقيق الاستدامة.

ونحن نعتقد بأنه ينبغي للتنمية المستدامة أن تبنى في المجتمع على ثلاث دعائم: الرفاهية البيئية، والاتساق الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية لكل المواطنين. وتعتمد التنمية المستدامة على كون تلك الشروط الثلاثة متوازنة. لذلك سيصبح من المستحيل تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعات لم تتم فيها معالجة أحوال الفقر يعيش فيها المواطنون في ظروف اجتماعية غير مقبولة، وحيث تتاح الفرص الاقتصادية لقلة منهم.

إن كنا لم نحقق بعد الأهداف البيئية التي وضعت في ريو، فلربما أن بعضا من المشكلة يكمن في حقيقة أننا في مرامنا لمواجهة هذه الشواغل البيئية العاجلة، أهملنا الدعامتين الاخريين لمجتمع نابض بالحياة. وإن كانت هذه هي الحقيقة، فمن الواضح أن علينا أن نحول تركيزنا خلال الخمس سنوات القادمة إلى جعل قوة العالم وقدرته تنصبان على التخفيف من حدة الفقر المدقع الذي ما زال بعض أبناء شعبنا يعيشون فيه وفي تأهيل هؤلاء الأشخاص بأدوات، مثل التعليم والتدريب على المهارات، التي تجعل رفاههم الاجتماعي والاقتصادي ممكنا.

إلا أن هناك عقبة أخرى منعتنا أيضا من تحقيق الأهداف التي وضعت في ريو، ألا وهي عدم قدرة الكثير من الدول الأعضاء على احترام الالتزامات التي قطعتها في ريو. لقد وفى بعض الدول المتقدمة النمو بأنصبتها؛ بل تجاوزت التزاماتها في مساعدة العالم النامي. ولكن هناك أيضا أمثلة كثيرة جدا لدول متقدمة النمو لم تفعل ذلك. ورغما عن ذلك، اتخذت بعض البلدان النامية خطوات مماثلة لتلك التي اتخذتها جزر البهاما نحو ابتداع طريقة للحياة أكثر استدامة لشعبنا.

لقد تكررت الالتزامات التي اضطلع بها في ريو عام ١٩٩٢ وأعيد تعزيزها في مؤتمر بربادوس في عام ١٩٩٤. غير أن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة في الكاريبي لم يتلق المساعدة المالية التي وعد بها، ولم يحدث أيضا نقل التكنولوجيا المطلوبة لإنجاز العمل.

بالإضافة إلى هذا، فإن الكثير من البلدان النامية، وخاصة منها الدول النامية الجزرية الصغيرة لا يمكنها بالرغم من الإرادة السياسية القوية للغاية، أن تضطلع بتعهداتها بموجب اتفاقيتي ريو بشأن حفظ التنوع البيولوجي وتغير المناخ، دون تلقي مساعدات كبيرة.

إن كنا قد فشلنا في مواجهة التحديات التي قبلناها في ريو وجئنا هنا لنجدد ذلك القبول؛ وإن لم نعكس هذه الاتجاهات الواضحة نحو الكارثة البيئية؛ وإن لم نعالج المشاكل المروعة للفقراء، فقد تدق ساعة العالم البيولوجية إيذانا بانتصاف الليل قريبا جدا. إن أكثر الناس فقرا بيننا، في نهاية الأمر هم الذين يعتمدون بصفة عاجلة ومباشرة للغاية على الموارد البيولوجية في بقائهم على قيد الحياة، ونحن، حكومات العالم، ملتزمة بتوفير الإغاثة العاجلة والمباشرة لهم. لذلك لا بد وأن نضمن لهم السلامة البيئية، وهذا يعني بالطبع الماء النظيف، والمحاصيل الصحية السليمة من التلوث الكيميائي، والأسماك الطازجة من بحار نظيفة.

لكل هذه الأسباب، ليست هذه الدورة الخاصة للجمعية العامة حدثا جاء في وقته المناسب فحسب. إنما نجاح هذه الدورة حيوي بالنسبة لرفاه البشرية. وإلى ناقدي ما تحقق من تقدم حتى اليوم، نستشهد بالقول المأثور "خير لنا أن نحاول ثم نفشل بدلا من ألا نحاول إطلاقا". ومن الواضح أنه من الأفضل بكثير أن نكون قد حاولنا ونجحنا ولو جزئيا. نحن نعترف بأننا لم ننجح في كل ما شرعنا في القيام به، ولكننا قمنا ببداية طيبة جدا.

وتنضم جزر البهاما إلى غيرها من الأمم الممثلة في هذه الجمعية إذ نعيد تكريس أنفسنا لمبادئ التنمية المستدامة تلك التي احتضناها بكل شجاعة وعزم في ريو. وفعل أي شيء مخالف لا يمكن أن يخطر على بالنا. ولكن دعونا هذه المرة نعقد العزم على إنجاز العمل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي في جزر البهاما على كلمته.

اصطُحب الأونرابل فرانك هـ. واطسون، عضو البرلمان، ونائب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي في جزر البهاما من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيكا هافيستو، وزير البيئة والتعاون الإنمائي لفنلندا.

اصطُحب السيد بيكا هافيستو، وزير البيئة والتعاون الإنمائي لفنلندا إلى المنصة.

السيد هافسيتو (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن فنلندا، يسعدني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية. وبوصفي وزيرا للبيئة والتعاون الإنمائي وممثلا لحزب الخضر، لدي مشاعر قوية، بوسع الأعضاء أن يتصوروها، نحو المشاكل والتوقعات التي نواجهها هذا الاسبوع. وتشاركني حكومتي انخراطي واهتمامي الشخصيين الشديدين.

أولا، أود أن أعرب عن التأييد للكلمة التي ألقاها رئيس وزراء هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد أكد أن التنمية تكون مستدامة إذا كافحنا الفقر وعززنا العمالة ودعمنا التكامل الاجتماعي، وطبقنا الحكم الديمقراطي واحترمنا جميع حقوق الإنسان. ومبادرات الاتحاد الأوروبي بصدد الماء العذب والطاقة والكفاءة الإيكولوجية ذات أهمية عظيمة لعملنا في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي، وكما اعتقد، للمجتمع العالمي بأسره.

واكتسب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة أهمية منذ مؤتمر قمة ريو. فالعناية بالصحة العامة، ومسائل الصحة البيئية والضمان الاجتماعي كلها تسهم في الرأسمال الاجتماعي والإنساني وتسهم بالتالي في الثروة الوطنية.

والمسألة المتصلة بالمساواة بين الجنسين عنصر أساسي في الاستدامة. فالالتزام بتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة من الشروط الأساسية المسبقة للاستدامة. ويتطلب التمكين والمشاركة الكاملة "تضمينا" ملموسا لمنظور يتعلق بالمساواة بين الجنسين في جميع السياسات والخطط، كما نص على ذلك المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

وكما يعلم الأعضاء، فإن فنلندا بلد غني بالغابات. ولذا، فإننا نرى أن الإدارة المستدامة للغابات عنصر أساسي للتنمية المستدامة. وفنلندا ملتزمة بأن تضطلع فورا بتنفيذ النتيجة التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. فالبرامج الوطنية للغابات أداة هامة لتعزيز وحفظ وتنمية جميع أنواع الغابات على نحو مستدام. وتمثل المعايير والمؤشرات أداة اساسية للسياسة العامة من أجل تحديد مفهوم الإدارة المستدامة للغابات، وبالتالي ينبغي زيادة تعزيزها وتنفيذها. وتعتقد فنلندا أيضا أن منح تراخيص تتعلق بالغابات بصورة طوعية وغير تمييزية ومقبولة دوليا أداة مفيدة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

علاوة على ذلك، فإن الالتزام الطويل الأجل بمكافحة إزالة الغابات وتدهور الغابات أمر أساسي. وتعتقد فنلندا أن وضع صك ملزم دوليا يتعلق بجميع أنواع الغابات من شأنه أن يكمل على نحو سليم الاتفاقات والاتفاقيات القائمة. وينبغي للاتفاقية أن تغطي الجوانب الإيكولوجية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يكون بإمكان جميع الأطراف المؤثرة المشاركة في العملية بطريقة شفافة وتعاونية. وفنلندا مقتنعة بأن العملية التفاوضية في حد ذاتها تشكل وسيلة هامة لبناء توافق الآراء والالتزام. ولقد استعمنا إلى رأيين متعارضين: فالبعض يقول بأن اتفاقية الغابات لن تكون سوى ما يسمى باتفاقية قطع الأشجار بالمنشار الآلي، تتيح الإفراط في قطع الأشجار. ويخشى الآخرون من أن تمنع أي استخدام للغابات. ونعتقد أن هناك وسيلة ثالثة هي: الحراجة المستدامة.

ونحن على استعداد أيضا لزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية في دعم جهود البلدان النامية من أجل الإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر.

وهناك مسألة رئيسية أيضا تحتاج إلى التأكيد عليها وهي تغير المناخ وجهودنا المشتركة لمكافحتها. وفنلندا ملتزمة بأهداف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وهذه الدورة الاستثنائية ينبغي أن تبعث برسالة قوية إلى مؤتمر كيوتو. وترحب فنلندا بمفهوم التنفيذ المشترك كإحدى الوسائل الفعالة لمكافحة تغير المناخ. وهذا المفهوم يفتتح المجال أمام إمكانات وفوائد للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. فمن خلال التنفيذ المشترك للمشروعات يمكن للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تتوصل إلى حلول جديدة وتحصل على تكنولوجيات ذات كفاءة بيئية.

والأدلة العلمية الجديدة تؤكد الحالة المفزعة للبيئة في المنطقة القطبية الشمالية. وبسبب حركة الدوران العالمية للجو والمحيطات، فإن منطقة القطب الشمالي بالوعة للملوثات من المناطق الصناعية. والمطلوب بذل جهد دولي واسع للتخفيف من المشكلات البيئية المتزايدة في القطب الشمالي. وفي هذه العملية، فإن دور السكان الأصليين هو دور رئيسي.

وتشارك فنلندا أيضا في إعداد جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق. ونرى أن التعاون على المستوى الإقليمي مثمر للغاية، حيث أنه يعالج على نحو مباشر الشواغل المحددة للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق.

وفنلندا ملتزمة بمستوى عال من الحماية البيئية. ولذا فإننا نرى أن من الأهمية القصوى دمج التجارة وصنع السياسة البيئية، على المستوى الوطني والدولي، من أجل دعم التنمية المستدامة. وهذا أساسي، ولا سيما في ضوء الوتيرة السريعة للعولمة، بما في ذلك زيادة تحرير التجارة والخدمات والاستثمارات. وفي هذا السياق ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار شواغل البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتزايد أكثر فأكثر عدد البلدان التي تعتمد معايير بيئية أكثر صرامة، ولذا يتعين على منظمة التجارة العالمية، من بين منظمات أخرى، أن تضمن عدم استخدام معايير بيئية ذات مستوى أدنى كأداة للتجارة غير المنصفة.

ولا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق دون ترتيبات مؤسسية دولية. وفي رأيي، هناك ضرورة لمعالجة مجالين واسعين من المسائل المؤسسية: طريقة توحيد نظام الحكم البيئي العالمي وطريقة تعزيز الأنشطة التنفيذية بغية تعبئة منظومة الأمم المتحدة بكاملها من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وإن البيئة تستحق وضع ترتيبات تضمن التشريعات والرصد. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا من خلال نظام موحد يدمج جميع أبعاد الإدارة البيئية، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الركيزة الأساسية.

وفيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، فإن التنسيق الأفضل أو حتى الدمج، على الصعيد القطري وعلى صعيد المقر، هو الأساس في تحسين الأداء من أجل التنمية المستدامة. وفي بعض البلدان فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع الآن بدور رئيسي في النهوض بخطط العمل البيئية الوطنية.

وأود أن أرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات البيئية الفعلية، مع التزام متزايد بجدول أعمال القرن ٢١ وأهدافه.

وترى فنلندا أيضا أن من الهام للغاية توفير التغذية الكافية لمرفق البيئة العالمية. ونحن من جانبنا على استعداد لزيادة مساهمتنا في الصندوق رهنا بتقاسم العبء على النحو المرضي.

وبالإضافة إلى منظومة الأمم المتحدة، فإن دور المؤسسات الدولية لتمويل التنمية في تنفيذ جدول الأعمال العالمي هام للغاية.

وإن تمويل جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية يتطلب موارد محلية وخارجية فضلا عن الموارد العامة والخاصة. وفنلندا على استعداد لتقاسم هذه المسؤولية. وفي قرار يتعلق بالسياسة العامة اتخذ في العام الماضي، تعهدت حكومتنا أيضا باستخدام نسبة مئوية أكبر من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية في السمتقبل في القطاع البيئي ولدعم أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وهذا يتضمن أيضا تخصيص المزيد من الموارد لنقل التكنولوجيا. ونحن على استعداد أيضا لدعم البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها البيئية العالمية.

وهذه السنوات الخمس الماضية دللت على أن الفلسفة التي ينطوي عليها تقرير لجنة برندت لاند ما زالت صالحة. بل إن البيئة والتنمية ترتبطان على نحو أوثق. وما يشغل بالنا هو أن معظم المؤشرات تدلل على أن حالة البيئة العالمية تزداد سوءا. وأن بناء مستقبل أفضل يعتمد على توفر إرادة سياسية حقيقية. ولكي نتأكد من أن بمقدورنا أن نشهد نقطة تحول في ريو + ١٠، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير البيئة والتعاون الإنمائي في فنلندا على بيانه.

اصطُحب السيد بيكا هافيستو، وزير البيئة والتعاون الإنمائي في فنلندا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كوستاس بيتريدس، وزير الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة في قبرص.

اصطُحب السيد كوستاس بيتريدس، وزير الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة في قبرص، إلى المنصة.

السيد بيتريدس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في ١٩٩٢، في ريو دي جانيرو، كنا نقف عند مفترق طرق حاسم. ولم نبرح مكاننا.

لا تزال بيئتنا تعامل على أنها شيء يمكن الاستغناء عنه، وسلعة استهلاكية جاهزة للاستغلال. ولم تتغير أساليب الحياة غير المستدامة، ولم تتوقف الحملة المستمرة لتحقيق الوفرة، ولم يضعف الطلب المفرط على الموارد الطبيعية. ولم تتحقق التغيرات الأساسية الموعودة. ولم يتم حتى الآن ولو بشكل كاف تأمين إمكانية حصول البلدان المحتاجة على الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية. ولا يزال الفقر سائدا مع ما يرتبط به من مشاكل. ولا تزال العملية السياسية إلى حد بعيد بمنأى عن الناس وتطلعاتهم المشروعة.

وبطبيعة الحال، لا يمكننا أن نتجاهل الناحية الإيجابية للمعادلة. فالحاجة إلى التغيير تنتشر في كل مكان. وهناك فرص جديدة تتاح لنا بفضل انتهاء الحرب الباردة؛ وإبرام اتفاق جديد في ظل الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وبدء سريان اتفاقيات حفظ التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر. وقد ظهرت شراكات جديدة. وانتقل الاهتمام بالبيئة مباشرة من مرحلة التصورات إلى أيدي القادة السياسيين. وأخذت مبادرات عامة الناس في التكاثر. ويشعر الناس بالتململ بسبب تهميشهم.

ولا يمكن أن نتجاهل الإنجازات التي تحققت وإمكانيات ما تحقق. ولا يمكننا أيضا أن ننكر أننا لم نحل بعد التنمية المستدامة محل النمو غير المتكافئ. ولم يتم حتى الآن إلا صقل الحواف. وينبغي لنا أن ننجز أكثر من ذلك، بل أكثر من ذلك بكثير.

وتشمل كل تعريفات التنمية المستدامة التعاون الجماعي بين الأجيال والمسؤولية المشتركة ضمن الأجيال، إلى جانب المسؤولية الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي لكل بلداننا أن تساند عمليا مبادئ التنمية المستدامة، مع الالتزام بها التزاما قويا ودائما. ولا يمكن أن نكفل ذلك إلا من خلال نظام يتسم بالتحديد المناسب للأولويات، والمصداقية، وإمكانية التنفيذ، والتعددية الكبيرة، والخضوع للمساءلة، والرؤى البعيدة المدى، وتقليل الاعتماد على نقل المؤسسات. وفوق كل شيء، يجب عدم السماح للإرادة الجماعية للسوق الحرة بأن تستمر في خلق المشاكل.

ونحن في قبرص نسترشد بجدول أعمال ريو للقرن ٢١ وبمشاركتنا النشطة في تطوير برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وبجدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الذي اعتمد في تونس، وباستراتيجية مجلس أوروبا للتنوع الأحيائي والأرضي في أوروبا. ومن بين أعمال أخرى، قمنا بالتصديق على اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي وقررنا التصديق على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وجرى اعتماد خطة عمل بيئية. وقوة الدفع الرئيسية لأحدث خطة استراتيجية للتنمية في بلدي تكمن في الاستمرار في دمج الاستدامة في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، كما جرت صياغة مشروع قانون شامل جديد لحماية البيئة.

وعلى الصعيد الإقليمي، درجت الحضارات العظيمة التي ازدهرت على شواطئ البحر الأبيض المتوسط على التفاعل منذ فجر التاريخ وتعيش متراصة في شبكة معقدة. وقد أنشأنا تدريجيا منتديات للحوار وصكوكا للعمل. ويشرف قبرص أن ترتبط في شراكة مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع العمليات التعاونية والبيئية في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي. وتشكل هذه المبادرات أمثلة رائعة على ما يمكن إنجازه عندما تقرر البلدان أن تتحمل مسؤولياتها بصفتها راعية للبيئة.

وفي هذا السياق، وكما اعتمدت ذلك لجنة البحر الأبيض المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة، فإن أولوياتنا الإقليمية في مجال سياسات التنمية ترتبط بالدرجة الأولى بإدارة المناطق الساحلية، وبالوعي والمشاركة، وبإدارة المياه، وبإدماج الشواغل البيئية فيما يتعلق بأعالي الأنهر. كما أننا أعدنا تأكيد التزامنا بدعم دور المؤسسات المسؤولة عن البيئة وعن التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد الدولي، ينبغي لنا جميعا أن نعمل سويا لكي نكفل انتقالا سياسا يؤدي إلى تكامل الأهداف، وهذا أمر أساسي بالنسبة للبحث عما نحن في مسيس الحاجة إليه وإن كان لا يزال بعيدا عن منالنا، ألا وهو أخلاقيات المنفعة المتبادلة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يحيد بصرنا أبدا عن حقيقة أن البيئة وحقوق الإنسان الأساسية أمران لا ينفصمان. وعلى أي حال، جرى الاعتراف بالحق في بيئة عالية الجودة بوصفه حقا من حقوق الإنسان في إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة في القرار ١٢٨/٤١. وقد ربط أيضا مفهوم

التنمية المستدامة حق السيادة الدائمة على ثروة الفرد الطبيعية وعلى موارده مع حقه في بيئة مأمونة خالية من التهديدات الخارجية للأمن، كما ورد، في جملة أمور، في بيان رؤساء دول تحالف الدول الجزرية الصغيرة في قمة بربادوس عام ١٩٩٤.

وقبرص تعي تماما كيف يمكن للعدوان والاحتلال أن يسفرا عن معاناة إنسانية فظيعة، وتدمير للموارد الاقتصادية، وضرر للبيئة لا يمكن إصلاحه، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على التمتع بكل حقوق الإنسان في واقع الأمر. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء خطط إنشاء محطة طاقة نووية ساحلية في منطقة تتسم بالخطر الكبير نتيجة لحدوث الاهتزازات في مواجهة ساحلنا الشمالي.

وينبغي لنا أيضا أن نؤكد تأكيدا قويا على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية للتنمية المستدامة، مع إعطاء الأولوية للتأكيد على استئصال شأفة الفقر وعلى توسع المناطق الحضرية والمشاكل المرتبطة به. ولا يمكننا أن نتوصل إلى ذلك دون أن نعالج بفعالية الإجحافات الدولية وأن نكفل الدعم التقني والمالي الواجب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من المصادر الخارجية والداخلية على حد سواء. وينبغي لنا أيضا أن ندعم النظام الاقتصادي الدولي وأن نسخره لخدمة الاحتياجات الحقيقية للأفراد، وعلينا أن نوائم بين المنافسة التجارية وحماية البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للهياكل المؤسسية الدولية، يجب أن ينصب اهتمامنا الأساسي على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نظام فعّال فعالية كافية بحيث يوفق بطريقة استراتيجية بين المطالب المتنافسة والمتضاربة، ويكفل التنسيق بين القطاعات، ويساعد على تحديد مسؤوليات كل طرف والأدوار التي يضطلعه بها، ويقيم الروابط المؤدية إلى التكامل الواجب بين السياسات وإلى الاتفاق على المقاصد المشتركة، وينشئ آلية فعّالة لتشاطر المعلومات.

وربما كانت لدينا توقعات هائلة في ريو، إلا أننا إذا تأملنا فيما مضى لوجدنا أن ذلك خطأ. فقد غيرت ريو نسق غايتنا النهائية، وهذه الدورة الاستثنائية تعطي دفعة جديدة للعمليات التي بدأناها في ريو. لقد حددنا المشاكل ونقاط الضعف وأوجه القصور. والآن، تجري معالجة الصراعات والخيارات الصعبة، ولا بد لنا من التوفيق بين الشواغل المتفاوتة على الرغم من أن ذلك ليس بالأمر اليسير. وقد تملي علينا الحكمة التقليدية أنه لا يمكننا أن نغير سير التاريخ والاقتصاد، ومن المؤسف أن التغيير لا يمكن أن يحدث إلا ببطء. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نتخلى عن الموقف القائل بأن الأمور تسير سيرا اعتياديا، لأن ذلك لا يرضي البلايين من أفراد شعوبنا الذين يطالبوننا باتخاذ الإجراءات الآن، ويطالبوننا بتقبل الحقيقة الأساسية في نهاية المطاف، التي يبدو أنه لم يتبينها الجميع بعد، ألا وهي أننا بعدم استماعنا إلى الصرخات الصامتة لبيئة آخذة في التدهور، فإننا ندمر الإنسانية، وإن لم نستمع إلى صرخات الأطفال الذين يموتون من الجوع، فإننا نفقد إنسانيتنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة في قبرص على بيانه.

اصطُحب السيد كوستاس بيتريدس، وزير الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة في قبرص، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فيليسوني كاغيمايفي، وزير التنمية الحضرية والإسكان والبيئة في فيجي.

اصطُحب معالي الأونرابل فيليسوني كاغيمايفي، وزير التنمية الحضرية والإسكان والبيئة في فيجي، إلى المنصة.

السيد كاغيمايفي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن بعد خمس سنوات من إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية، وبعد ثلاث سنوات من برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة مثل فيجي، لا يزال يشكل تحديا هائلا. إن المناظير والحقائق التي يواجهها كل بلد مختلفة، ولكن فيما يتعلق بفيجي، نعتقد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة عنصران من عناصر التنمية المستدامة مترابطان ويعزز كل منهما الآخر.

ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما موقف تحالف الدول الجزرية الصغيرة فيما يتعلق بطرائق استعراض برنامج عمل بربادوس في لجنة التنمية المستدامة.

ويؤمن وفدي بأن التنمية الاقتصادية هي أهم العناصر الحيوية للتنمية المستدامة والنمو ككل. ولا تتيح التنمية الاقتصادية الأساس الجوهري للتنمية الاجتماعية وحماية أفضل للبيئة فحسب، ولكنها تعيد تقويتها وتسهلها أيضا. وكبلد جزري صغير نام، نرى أن التنمية الاقتصادية في

البلدان النامية لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا عن طريق التعاون الدولي في عدة مجالات حيوية.

وأحد هذه المجالات هو المساعدة الإنمائية الرسمية. فهذه المساعدة تعيننا على تسهيل التنمية الاجتماعية في قطاعات رئيسية مثل الصحة والاتصالات والبنى التحتية الأساسية التي يمكنها اجتذاب الاستثمار الخاص. ولكن على الرغم من الوعود والتعهدات التي زادت المباهاة بها، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تتدهور في قيمتها الحقيقية، مما أدى إلى الكساد في جهود التنمية التي تبذلها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ونلاحظ بعين القلق آخر تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي أورد أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الى الدخل القومي الإجمالي كانت في عام ١٩٩٦ أقل النسب منذ أن وضعت الأمم المتحدة هدف ٠,٧ في المائة منذ حوالي ٣٠ عاما خلت. بيد أننا نود أن نعرب عن عميق الامتنان للبلدان التي بلغت هدف الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، وهي النرويج والدانمرك والسويد وفنلندا وهولندا، ونحث البلدان الأعضاء الأخرى على بلوغ هدف الأمم المتحدة.

والتجارة مجال حيوي لجهود التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. لقد أصبحت العولمة كلمة رنانة لكل البلدان، سواء منها المتقدمة النمو أو النامية. ونظرا لزيادة التكافل بين اقتصادات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، أصبح إدماج اقتصادنا بالاقتصاد العالمي حقيقة لا بد وأن نقبل بها، ورغما عن أن هذا التدبير الجديد يتوخى زيادة الثروة العالمية، فإن البلدان الصغيرة النامية مثل فيجي تساورها الشكوك حول المنافع المتوقعة نظرا لأن مثل هذه التغييرات تتطلب منا أن نتكيف مع خطى العولمة، سواء أردنا ذلك أم لم نرد. هذه الخطى تتطلب منا أن نُدخل التعديلات البنيوية بما في ذلك إصلاحات القطاعين العام والخاص، وتمويل أعباء الدين الخارجي، والنظر في إمكانيات تغلغل الأسواق الأجنبية للتجارة الدولية. ولن يكون هناك تعادل في الفرص ما بين شركاء تجاريين غير متساوين على نحو شاسع، والنتيجة النهائية هي أن الأغنياء سيزدادون غنى والفقراء سيزدادون فقرا.

وستغدو بلدان المحيط الهادئ وأفريقيا والكاريبي في وضع أقل مواتاة لها حتى عن ذي قبل بضياع الأفضليات التجارية، التي دعمت تجارة صادراتنا بعد انقضاء أجل اتفاقية لومي عام ٢٠٠٠. هذه هي بعض العقبات، من بين عقبات أخرى، التي يجب أن نتغلب عليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وهناك مجال حيوي آخر من مجالات التنمية الاقتصادية ألا وهو مجال الأعمال والتنمية الصناعية الذي يسهل له الاستثمار الأجنبي الخاص. مثل هذه التنمية تزيد من فرص العمل ومن الفوائد الاجتماعية التي تعود على السكان. غير أن الاستثمار الأجنبي الخاص الهادف الى تحفيز التنمية الصناعية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية اعتراه الكساد في الأعوام الأخيرة، مما ترك آثارا موهنة على التنمية المستدامة.

ورغما عن التحديات والمصاعب الكثيرة التي تواجهنا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، أود أن أقول بصورة قاطعة إن بلادي ملتزمة بإعلان ريو وببرنامج عمل بربادوس. واسمحوا لي أن أقدم سردا موجزا لبعض البرامج التي أعددناها ونقوم بتنفيذها بغية بلوغ بعض أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وفيما يختص بالتنمية الاجتماعية، أولت حكومتي أولوية عالية لتقدم الشعب في الأنشطة التجارية. وتسترشد حكومتي في هذا الصدد بعدد من الاستراتيجيات لتعزيز نظام التعليم ومساعدة الناس على تملك مشاريع تجارية والحصول على رأس المال وتطوير المهارات اللازم توفرها لدى أصحاب الأعمال الحرة. وتلتزم حكومتي بتخفيض الفقر عن طريق إتاحة فرص كسب الدخل للفقراء، وضمان حصولهم على فرص العمل والمهن الحرة، بالإضافة الى توفير شبكة الأمان للذين ما زالوا يعانون الحرمان الشديد.

وفيما يختص بقطاع الحراجة، استهدف عدد من المبادرات، التي اتخذت قبل قمة الأرض لعام ١٩٩٢ أو بعده، الاستخدام المستدام للغابات. ولقد أنجزنا استعراض القطاع الحراجي لفيجي وإدماجه في خطة العمل الحراجية القومية الفيجية، ووضعت مقترحات لمشروعات بعضها يجري تنفيذه حاليا. وتتضمن المشروعات الرئيسية إعادة جرد الغابات الأصلية، وهو المشروع الفيجي الألماني للحراجة؛ وتطوير وتطبيق قواعد السلوك الفيجية في ممارسة قطع الأشجار؛ ووضع قواعد سلوك إقليمية لقطع الأشجار، والانتماء الى منظمة الأخشاب المدارية الدولية؛ ومشروع التخطيط التكتيكي لموارد الحراجة الفيجية الذي يمول بمعونة استرالية.

وتشكل مصايد الأسماك أحد الموارد القيمة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، وتنادي فيجي هذا المنتدى، وغيره من المنتديات، الى ضمان المحافظة على الموارد السمكية وحسن إدارتها على المستويات الوطني

والإقليمي والدولي. وتقول الدراسات التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إن معظم الأرصدة السمكية ذات القيمة التجارية تكاد تنضب، وهذا يسبب لحكومتنا القلق إذ أن معيشتنا تعتمد على مصايد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية. وتدرك حكومتي إدراكا كاملا أن هناك عمليات تجارية لصيد الأسماك تفوق الحدود الايكولوجية للمحيطات وتفكك الشبكة المعقدة للحياة البحرية التي تجعل البحر جزءا هاما من نظام دعم الحياة لا في بلدنا فحسب، بل وفي الأرض كلها.

وتضطلع حكومتي حاليا بعملية صياغة تشريع متكامل موحد للبيئة وإدارة الموارد يعرف بلائحة قانون التنمية المستدامة. واستكمال هذه اللائحة أولوية من أولوياتنا الرئيسية إن كان للتنمية في فيجي أن تكون فعالة ومستدامة على المدى الطويل. وبالإضافة الى هذا فرضت فيجي منذ فترة وجيزة الشرط بأن كل مشروعات الاستثمار الجديدة ستتطلب تقييما للآثار البيئية قبل الموافقة عليها.

وتدلل موافقة فيجي على إعلان وبرنامج بيجين للعمل على اعترافنا بأهمية جعل النساء مشاركات كاملات في التنمية المستدامة. ويشمل العمل الذي يضطلع به حاليا مشروعات الأعمال الصغيرة لتعزيز أنشطة النساء في كسب الدخل، وتشجيع الإدخار وتحسين مستويات المعيشة وخلق فرص المهن الحرة للنساء لكي يندمجن بصورة طيبة في القطاع التجاري.

إننا نقدر المساعدة المالية التي أتيحت لنا في تنفيذ المشروعات الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، مثل مشروع مبادرة بناء القدرة للقرن ٢١، وهي المساعدة التي شارك في تقديمها مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، والصندوق العالمي للطبيعة، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ومصرف التنمية الآسيوي. ورغما عن هذا تحس فيجي بضرورة القيام بتقييم جدي لدور بعض هذه المنظمات ولأولوياتها في مساعدتها للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فيجي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن الكثير ما زال يتعين إنجازه لكي تصبح نتائج جدول أعمال القرن ٢١ عملية ومكتملة التحقيق. ونحن نطالب بالتعاون الدولي، بما في ذلك مساعدة وكالات الأمم المتحدة، لأنه بدون المساعدة الفنية والمالية، ستؤدي جهودنا إلى تطور غير متوازن يمكن أن تكون له عواقب خطيرة للجيل الحاضر والأجيال المقبلة في فيجي. وطريق التقدم لبلدي يكمن في توحيد جهود التنمية المستدامة الحالية، وزيادة الوعي بين عامة الناس عن طريق التعليم والوسائل الأخرى حتى يصبح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ حقيقة واقعة تعود بالنفع على الناس كافة.

وحقيقة الأمر أننا لا يزال أمامنا طريق طويل في هذه الرحلة، وأتعشم أن يهيئ لنا حضورنا هذه الدورة الاستثنائية وتشاطرنا الخبرة مع الآخرين بعض الطرق الابتكارية لمعالجة مشاكل التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير فيجي للتنمية الحضرية والإسكان والبيئة على كلمته.

اصطُحب الأونرابل فيليسوني كاجيمايفي، وزير فيجي للتنمية الحضرية والإسكان والبيئة، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد توفيق كريشان، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وعضو البرلمان في الأردن.

اصطُحب السيد توفيق كريشان، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وعضو البرلمان في الأردن، إلى المنصة.

السيد كريشان (الأردن): اسمحوا لي بداية بأن أنقل لكم تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية الذي كان حريصا على مشاركتكم هذه التظاهرة الدولية الهامة لولا ارتباطات مسبقة، وتحيات سمو ولي عهده الأمير الحسن بن طلال وامنياتهم بالنجاح والتوفيق لهذه القمة التاريخية التي تهدف إلى رسم نهج استراتيجي لحماية البيئة العالمية. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم من منظومة الأمم المتحدة والدول والهيئات المشاركة بالشكر الجزيل على جهودها الكبيرة في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية التاريخية التي تعقد في الوقت الذي تزايدت فيه المشاكل البيئية وازدادت فيه الضغوط على الموارد الطبيعية للعديد من الدول لتحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة.

لقد أرسى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو الأساس لتحالف عالمي يسعى لوضع الشعوب والأمم على طريق التنمية المستدامة. وقد خلص هذا المؤتمر إلى أنه لا يمكن التفكير بالبيئة والاقتصاد والتنمية كعناصر منفصلة. كما أكد إعلان ريو الصادر عن المؤتمر على مبادئ أساسية أوجبت على الدول أن تأخذ بها وتجعلها الأساس عند اتخاذها القرارات والسياسات

المستقبلية للتنمية حتى تكون هناك مشاركة دولية تهدف إلى الربط بين نوعية البيئة والاقتصاد السليم لكل سكان العالم، ويعتبر جدول أعمال القرن ٢١ بحق محركا لكل مقومات التنمية المستدامة حيث اتفقت الدول المشاركة في مؤتمر ريو على كيفية جعل التنمية في المستقبل مبنية على أسس اجتماعية وبيئية لتنمية مستدامة.

لقد ثابر الأردن منذ عهد طويل على الأخذ بأسباب التنمية المستدامة وشهد تطورا كبيرا في الاهتمام بالقضايا البيئية وتزايد الوعي الجماهيري بالبيئة وأهمية المحافظة على عناصرها الأساسية. إذ سعت الحكومة الأردنية إلى تدعيم العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية في الأمور المتعلقة بالمحافظة على البيئة أو الانضمام إلى المعاهدات الثلاث التي انبثقت عن قمة الأرض، وهي التغير المناخي والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر.

واتخذت الحكومة الأردنية إجراءات عديدة تعكس قرارات مؤتمر ريو أهمها توفير الإطار القانوني لحماية البيئة ومأسسة العمل البيئي عن طريق إحداث مؤسسة عامة لحماية البيئة تتمتع بكافة الصلاحيات التي تكفل حماية عناصر البيئة وصيانة مواردها ومكافحة التلوث وإنشاء مجلس أعلى لحماية البيئة معني بالسياسات البيئية التي تكفل ربط القضايا البيئية بالتنمية وذلك من خلال التشريع الذي أقره البرلمان الأردني عام ١٩٩٥ برؤية شاملة ومعاصرة.

وبعد استماعي للكلمات التي أوردها رؤساء الوفود، فإنني من موقعي هذا أثمن عاليا الطرح الذي تقدم به رؤساء الدول الصناعية والذي ينم عن وعي وإحاطة تامة وبنظرة مسؤولة في موضوع الحفاظ على البيئة وحمايتها. كما أود الإشارة إلى الإيجابية التي تحدث بها هؤلاء القادة في موضوع حماية البيئة ليس من منظور العالم الصناعي فحسب بل من منظور عالمي بما في ذلك المشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية.

وفي هذا السياق، أتساءل كيف يمكن لدول العالم النامي أن تفكر بالمشاركة في حل الإشكاليات البيئية، واعتبارها أولوية في برامجها الوطنية وهي في ذات الوقت ترزح تحت ثقل المديونية المترتبة عليها بحيث أن خدمة الدين تمتص عمليا جل مخرجات التنمية، لذا فإنني باسم حكومتي أدعو المجتمع الدولي، والدول الدائنة بالذات أن تدرس وبجدية سبل تخلص هذه الدول من مديونيتها ليتسنى لها المشاركة بفعالية في المواضيع ذات الصبغة العالمية كالبيئة.

وإن الأردن الذي عانى كثيرا من الهجرات القسرية خلال العقود الخمسة الماضية، قام بتنفيذ المشاريع البيئية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث التي صادق عليها والتي انبثقت عن مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ والمتمثلة بما يلي:

أولا، تنفيذ دراسة وطنية حول التنوع البيولوجي والتخطيط لإعداد استراتيجية وخطة عمل تختص بالتنوع البيولوجي، وكذلك توسيع وزيادة المحميات الطبيعية في الأردن. ثانيا، إعداد دراسة وطنية لغازات الدفيئة تمهيدا لاعتماد سياسة وطنية للحد من انبعاث هذه الغازات. ثالثا، تشكيل لجنة وطنية لمكافحة التصحر بهدف وضع استراتيجية وطنية للتصحر. رابعا، إعداد جدول أعمال القرن ٢١ الوطني بالاستناد إلى خطة العمل الوطنية للبيئة. خامسا، تشكيل اللجان التنسيقية العليا للمنظمات النسائية غير الحكومية لتطبيق منهاج عمل مؤتمر بيجين بهدف إشراك المرأة في عملية التنمية المستدامة. سادسا، تبني استراتيجية مكافحة الفقر والبطالة وإعداد حزمة الأمان الاجتماعي التي تعنى بهاتين الغايتين.

إن الأردن يبذل جهودا كبيرة وحثيثة من أجل تقوية دعائم المحبة والسلام بين شعوب العالم، على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وقد تتوجت جهود الأردن هذه بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الإقليمية لخدمة شعوب المنطقة في الحاضر والمستقبل.

وعلى صعيد عربي يلتزم الأردن بوثيقة محاور العمل العربي للتنمية المستدامة التي أقرها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في أعقاب مؤتمر ريو. إننا في الأردن نعتبر هذه الوثيقة دستورا وافيا وسجلا مستفيضا للعمل العربي، خاصة ما يتعلق منها ببرامج التعاون مع برامج الأمم المتحدة للبيئة كبرنامج مكافحة التصحر، وزيادة الرقعة الخضراء، ومكافحة التلوث الصناعي، والتربية والتوعية والإعلام البيئي في الوطن العربي وكذلك برنامج التعاون في مجال الأحياء الفطرية المهددة بالانقراض (التنوع البيولوجي) وبرنامج إنشاء شبكة المعلومات البيئية المتكاملة.

ولم يتوقف الأردن عند ما أوردته من خطوات تم اتخاذها بشأن البيئة، فلدينا الآن في الأردن برنامج طموح لاستكمال الموضوع البيئي تقع في أولوياته المشاريع التالية: أولا، التخطيط الشمولي للمحافظة على رقعة الأراضي الزراعية لمكافحة التصحر وتنفيذ مشروع مقترح ومتكامل لحزام أخضر في المملكة. ثانيا، إعادة

النظر في التوزيع الديمغرافي في المملكة من خلال إنشاء المدن الصناعية الملائمة لتشجيع الهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف. ثالثا، العمل على تنفيذ دراسة إنشاء مصنع لتدوير النفايات وتحويل المواد العضوية إلى سماد وإنشاء حارقة مركزية بمواصفات بيئية متميزة لمعالجة النفايات الكيماوية.

يدرك المجتمعون اليوم المسؤولية التاريخية التي نتحملها عالميا تجاه الأجيال القادمة للمحافظة على بيئة كونية وعالمية نظيفة، ويأتي هذا الحفاظ على البيئة من خلال تطبيق الأسس التي اعتمدها مؤتمر ريو والتي تتضمن العولمة والشراكة الدولية.

وإننا في الأردن نؤمن بأننا أسهمنا ما في وسعنا والتزمنا بتطبيق أسس ومبادئ ريو - وذلك بالرغم من شح الموارد الطبيعية المتاحة والضغط على ما هو متوفر منها، ونؤمن بالتزام الأردن بتقديم حصته كشريك عالمي في التنمية المستدامة، على أساس أننا دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وحرياته كافة.

وفي هذا المجال ندعو كافة الشركاء إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم، ونعلن عن استعدادنا للتعاون مع كافة الدول والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ضمن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي والسيادة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة لضمان حياة أفضل لأجيالنا وللأجيال القادمة.

ومرة أخرى أعبّر لكم عن خالص شكري وتقديري وأمنياتي لهذه الدورة بالتوفيق والنجاح لما فيه خير ومصلحة شعوبنا كافة والأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أناشد المتكلمين الباقين التقيد بالمدة المحددة لبياناتهم وهي سبع دقائق.

أشكر وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في الأردن على بيانه.

اصطُحب السيد توفيق كريشان، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وعضو البرلمان في الأردن، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل جورج دبليو اودلوم، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في سانت لوسيا.

اصطُحب الأونرابل جورج دبليو أودلوم، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في سانت لوسيا، إلى المنصة.

السيد أودلوم (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقف أمامكم اليوم كمنتج أعيد تدويره. فشعب سانت لوسيا قام في الانتخابات التي عقدت مؤخرا بإعادة تدويري من مادة سفير إلى مادة وزير خارجية. وآمل أن يطمئنكم هذا، بطريقة غريبة ما، على التزام بلدي بمبادئ التنمية المستدامة.

عند البدء بعملية الاستعراض والتقييم هذه لجدول أعمال القرن ٢١، فإن من الأهمية الأساسية بمكان أن يدرك هذا المحفل الموقر أن قوة السلسلة البيئية لا تتجاوز قوة أضعف حلقاتها. وإن روح ريو تلازمنا مثل حلم مزعج عندما نقدر معضلة البلدان الصغيرة التي تكافح من أجل تحقيق الأهداف الانمائية في ظل القيود الشديدة للتنمية المستدامة والسلامة البيئية.

وفي مواجهة هذه المشاكل لدينا مبادرات قوية من جانب دولة كبرى لدفع صناعة الموز الهشة في بلدنا إلى منافسة أشرس عن طريق حكم من جانب منظمة التجارة العالمية، وهذه الضغوط نفسها تجبر المنتجين لدينا على توسيع زراعتهم لتشمل الاحتياطي من الغابات وموارد المياه في محاولة لتحقيق وفورات الإنتاج الكبير. وهنا تسخر منا روح ريو لعدم الوفاء بتوفير موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية المستدامة. وإن البلدان المتقدمة النمو يجب أن ترقى إلى مستوى الالتزام بتنفيذ هدف الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، تكلمنا كثيرا ولم ننفذ إلا القليل من برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وإننا ندرك تمام الإدراك أن حجم البلد، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم السيادة، ليس عقبة أمام الالتزام الكامل بمسؤولية ضمان السلامة البيئية للكوكب الذي سنورثه للأجيال المقبلة. وبالرغم من تكرار مشاكل الكوارث الطبيعية - مثل الأعاصير، والعواصف، وفيضانات أنهارنا، والارتفاع الخطير لمستوى البحر - فإننا حاولنا أن نحافظ على روح ريو بعدد من الطرق. ولقد وقّعنا اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإقامة مشروع متكامل لإدارة المنطقة الساحلية الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي للجزيرة. وهدف هذا الاتفاق هو إعداد خطة إدارة متكاملة للاستخدام المستدام لذلك الساحل، وبالمثل، فقد وضعنا آليات لنخفض حوادث التعدين في الشواطئ

الرملية. وتم الاضطلاع بخطة للإدارة الكاملة ونظام التقسيم يشار إليها بمنطقة سوفرير للإدارة البحرية، مع جميع مستخدمي الموارد والسلطات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ صفقة شاملة لأنظمة منقحة لمصايد الأسماك في ١٩٩٤ من أجل مراقبة أفضل لاستخدام موارد الشُعب المرجانية.

ولقد سعت سانت لوسيا، من خلال المصادقة على اتفاقية بازل، في ١٩٩٣، إلى الانضمام إلى المبادرة العالمية لمراقبة تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. ولا نزال نلتزم بتطوير وتنفيذ الإجراءات التنظيمية المناسبة كما حددها برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

والآن أعيدت تقوية هذه الجهود المبكرة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق التشريع الجديد وبإحساس متزايد بالعبء الواقع عن أكتاف الحكومات ذات التوجه الشعبي. ونحن كحكومة جديدة، نفسر تفويضنا الساحق بأنه لا يشمل شباب هذا الجيل فحسب، بل وحياة أطفال الأجيال المقبلة على الأرض أيضا. ونرى أن الغذاء والماء والمأوى هي الحاجات الجوهرية والأساسية لشعوب الأرض. فهذه الشعوب لها الحق في هذه الضروريات. وعلينا أن نقاوم عجرفة النظرة الى هذه الحاجات على أنها مِنة تهبها حكومات خيِرة.

وشعوب البحر الكاريبي مضطرة الآن الى الانتقال من اعتمادها على الإنتاج الأولي الذي تتدهور معدلات تبادله التجاري بشكل يائس، الى مصادر للدخل أكثر تنوعا. والصناعة التحويلية والسياحة والصناعة الزراعية هي المجالات الجديدة للتنوع. وكلها تتضمن تهديداتها للتلوث والانحاط، ولكن علينا أن نستكشف كل طريق ممكن لتحسين نوعية الحياة لأبناء شعبنا. علينا أن نفحص هذه الخيارات بعين مدققة بغية حماية نظامنا الأيكولوجي وبيئتنا. ومن أجل تحقيق هذا، فمن الضروري أن نبدأ نظاما مفصلا للتعليم البيئي يفسر نوعية الحياة من منظور إنساني عريض يحتضن الأجيال المقبلة.

إن سانت لوسيا وغيرها من البلدان الجزرية الصغيرة النامية تلعب دورها في دعم أهداف جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نحث على قيام عدد أكبر من الدول المتقدمة النمو بتقديم العون اللازمة لمساعدتنا على الانتقال الى اقتصاد حديث أكثر استدامة. وهذا الانتقال تفسده ظاهرة العولمة الجديدة التي تعرض اقتصاداتنا غير الحصينة والهشة الى عاصفة المنافسة المفتوحة بكامل قوتها. ولا يزال شبح الفقر والبطالة يتهدد جهودنا لتحقيق التنمية المتوازنة. كما أن تبلد شعور الشركات المتعددة الجنسية لا يسمح لها بمراعاة وضعنا اليافع.

إن هذه الحال اليائسة هي التي ترغم الدول الجزرية الصغيرة على الترحيب بالمقترحات بإنشاء مصافي النفط ومحطات تخزين البضائع غير المعبأة، حتى مع إمكانية انسكابات النفط التي يلوح طيفها من بعيد. وهذا اليأس هو الذي يحدو منتجي الموز بيننا الى الممارسة غير المشروعة بزراعة نباتات المرهوانة (القنب الهندي) وغيرها من العقاقير المحظورة قانونا. ونحن في حاجة الى مؤازرة قوية من هذه الجمعية لمكافحة محاولات القضاء على تجارتنا في الموز عن طريق أحكام تصدرها منظمة التجارة الدولية.

ويقولون أحيانا: "إن موت كل شخص ينتقص مني". وفي سياق هذا المعنى، علينا أن نؤيد المثل المأثور القائل: "إن بقاء كل رجل وامرأة وطفل يرفع من شأني".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الخارجية والتجارة الدولية لسانت لوسيا على كلمته.

اصطُحب الأونرابل جورج و. أودلام، وزير الخارجية والتجارة الدولية لسانت لوسيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل رودني ويليامز، وزير السياحة والثقافة والبيئة لأنتيغوا وبربودا.

اصطُحب الأونرابل رودني ويليامز، وزير السياحة والثقافة والبيئة لأنتيغوا وبربودا الى المنصة.

السيد ويليامز (انتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وسط النفخ في الأبواق، والأمل غير المحدود، والتفاؤل غير المغلول، والوعد غير المقيد بمستقبل أفضل، اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا في تلك الجنة المدارية، ريو دي جانيرو، في البرازيل، قبل زهاء خمس سنوات هذا الشهر، لاعتماد اتفاق عالمي يعرف بجدول أعمال القرن ٢١، اشتمل على استراتيجيات لمنع الانحاط البيئي ولوضع قاعدة لطريقة حياة مستدامة على الكرة الأرضية.

والآن، بعد مرور خمس سنوات على ذلك الحدث الرئيسي، لو توجهنا الى شعوب العالم بالسؤال التالي -

"من وجهة نظر التنمية المستدامة، هل أنت أحسن مما كنت عليه قبل خمس سنوات؟"

أخشى أن أقول إن الغالبية العظمى ستجيب بصوت مدو: "لا". وهذا بدوره يقودنا الى أسئلة ينبغي أن نوجهها: أين أخطأنا بالضبط؟ وماذا نعتزم أن نعمله خلال الخمس سنوات المقبلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي نحافظ فيه على البيئة العالمية ونحميها؟

إن شعوب العالم تطلب إجابات على هذه الأسئلة ولا بد من أن نعطيها تلك الإجابات. وعلينا أن نتحمل المسؤولية عن الفشل في تحقيق الوعود التي قدمت في ريو. ومن المفترض أننا في ذلك المكان، وهو أكثر الأماكن جودا، بلغنا نقطة تحول في المفاوضات الدولية بشأن مسائل البيئة والتنمية؛ وحققنا توازنا منصفا بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة؛ ووضعنا حجر الأساس للمشاركة العالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك بين الحكومات وقطاعات المجتمع المدني تلك المشاركة القائمة على الفهم الجماعي للحاجات والمصالح المشتركة.

بيد أننا، كحكومات، فشلنا جميعا في الاستفادة من وعد ريو ومنجزاتها. نحن في حاجة الى تعليم أممنا المختلفة عن التنمية المستدامة. ولا توجد لدى ٩ من كل ١٠ أشخاص في كل من العالم المتقدم النمو والعالم النامي أية فكرة عما يعنيه ذلك الاصطلاح وكيف يؤثر عليهم. وليس لدى ٩ من كل ١٠ أشخاص أي تقدير لماذا يتسم الاعتراف والعمل بالضرورة. والناس لم يخلق لديهم الوعي بأنهم شركاء وبأن عليهم أن يكونوا شركاء في عملية التنمية المستدامة هذه. نحن في حاجة الى أن نفعل الكثير وأن نساعدهم على أن يتعلموا عن هذه العملية من خلال التعليم بوسائل الإعلام الجماهيرية في المدارس وفي المناظرات السياسية وفي العروض العامة.

ومع اعترافنا بأن الغرض من الدورة الاستثنائية ليس إعادة التفاوض حول جدول أعمال القرن ٢١، فمن الواضح أننا في حاجة الى إعادة تأكيد الاتفاق العالمي الذي أدى الى قمة الأرض. وكل من له صلة بالأمر في حاجة الى التعهد هنا والآن بأن الالتزامات التي عقدت في ريو سوف تحترم بطريقة مواتية؛ وأن متابعة "العمل كالعادة" لا يرجح أن تنتج التنمية المستدامة في المستقبل القريب؛ وإن زيادة الاستثمار في القوى البشرية وتمكين الناس، خاصة في التعليم والرعاية الصحية، سيسمحان لهم بمواجهة التحديات العاجلة بصورة خلاقة.

وينبغي أن تأخذ الدول الصناعية مكانا قياديا في تغيير أنماط إنتاجها واستهلاكها لإنقاذ البيئة العالمية ومساعدة البلدان النامية مثل بلدي في جهودنا لتلبية الحاجات الأساسية لشعوبنا واستئصال الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي.

وبالتأكيد فإن هذه المهام ليست سهلة وقد زاد من تعقدها حقيقة أن المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي جزء بالغ الأهمية في اتفاقات ريو، قد انخفضت من ٠,٣٣ في المائة في ١٩٩٢ الى ٠,٢٧ في المائة في ١٩٩٥. وهذا أقل بكثير من الهدف الذي تم قبوله على نطاق واسع وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية الضروري للمساعدة الإنمائية.

ولا بد من عكس هذا الاتجاه نحو الانخفاض اذا كان لنا أن ننفذ تنفيذا تاما أحكام جدول أعمال القرن ٢١، حيث أقر بأنه بينما يتعين أن تكون معظم الموارد المخصصة للتنمية المستدامة من الخزينة المحلية للبلد، فإن المساعدة الخارجية التي تأتي في شكل مساعدة إنمائية رسمية تشكل دعامة هامة جدا. وإن الإسهامات من هذين المصدرين تمكننا من البناء على الشراكة التي توفر لنا تنمية مستدامة تعود بالفائدة على الجميع ولا ينتفع منها الكوكب فقط، بل أيضا البلدان المتلقية والبلدان المانحة الى حد أكبر.

وبينت البلدان المتلقية استعدادها للقيام بعمل المزيد بما هو أقل وتعبئة مواردها المحلية ورأسمالها الخاص لتمويل حصتها المنصفة من تكاليف التنمية الوطنية المستدامة. إلا أن الانخفاض السريع في المساعدة الإنمائية الرسمية قد نقل عبء التنمية المستدامة بصورة غير منصفة الى البلدان النامية، مدمرا أثناء العملية التوازن المنصف الذي كان قد تحقق في ريو. فرأس المال الخاص والاستثمار الخارجي المباشر ومحفظة الاستثمار، التي كانت توصف ذات مرة على أنها البلسم الشافي للتنمية المستدامة في البلدان النامية، لم تدلل إلا على فوائد منتقاة لبعض البلدان، وتجاهلت الأغلبية الساحقة، وبخاصة تلك التي تقع في أفريقيا. وقد يتمثل الحل في مجموعة من تدفقات رأس المال الخاص، والاستثمار الخارجي المباشر والتخفيف من حدة الدين كجزء من صفقة مالية شاملة.

وبالإضافة الى هذه الشواغل العالمية، اسمحوا لي أن أؤكد على بعض المجالات الأخرى التي يسعى بلدي أنتيغوا وبربودا الى معالجتها بالشراكة مع المجتمع الدولي، وأعتقد أنه ينبغي أن تولى بعض الأولوية، بالإضافة الى الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والجفاف والتصحر.

وكما يعلم الأعضاء، دون شك، فإن لدى أنتيغوا وبربودا ٣٦٥ شاطئا من الشواطئ الرملية البيضاء. وأقول بفخر أن سماءها اللازوردية الزرقاء ومياهها ذات اللون الأزرق المخضر، تجعلها المكان المفضل للاستجمام والسياحة. إلا أنه على الرغم من بحرها وشمسها ورملها، فإنه يمكن أن يرى بوضوح السبب الرئيسي الذي يجعل مسألة موارد المياه العذبة مسألة مهمة بالنسبة للتنمية المستدامة لدولتنا المكونة من جزيرتين. وفي حين يمكن معالجة العديد من المشاكل المتصلة بكمية المياه ونوعيتها على الصعيد المحلي، هناك حاجة لإجراء حوار حكومي دولي حول المبادئ والوسائل من أجل التزام عالمي بشأن إدامة موارد المياه العذبة، وهناك أيضا حاجة ملحة للاستثمار الدولي في التكنولوجيات ذات الجدوى الاقتصادية لحفظ المياه وإعادة استخدامها على نحو آمن، بالإضافة الى عمليات نقل التكنولوجيا والموارد الى بلدان مثل بلدنا، ذات القدرة المتدنية على معالجة شحة المياه والتلوث.

وعلى شدة اعتمادنا على مواردنا الساحلية والبحرية، فإن تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، والذي يستهدف خفض المصادر البرية للتلوث البحري، التي تسببها مياه المجاري والنفط والمغذيات والقمامة، ووقف الأنشطة التي تغير وتدمير من الناحية المادية الموائل البحرية، هام بالنسبة لتنميتنا المستدامة. وإن حماية شُعبنا المرجانية تكتسي أهمية قصوى أيضا.

وإذ نعترف بضرورة وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة إذ أن المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا، لا يمكننا أن نتجاهل الدور المتكامل الذي يمكن وينبغي أن تضطلع به المرأة سعيا الى التنمية المستدامة. ففي ريو، اعتبرت المرأة "مجموعة رئيسية" لا غنى عن مشاركتها لتحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، وبالنسبة لنا، فإن تضمين شواغل المرأة ومشاركتها في تخطيط وتنفيذ ورصد جميع جوانب تطوير وإدارة البرامج البيئية لضمان تحقيق الفائدة، ضروري للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نطلب الى المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، أن يزيدوا من دعمهم للمنظمات النسائية في بلدان مثل أنتيغوا وبربودا، لتمكينها من الاضطلاع بدور نشط في التنمية المستدامة.

إن العديد من المشاكل التي يواجهها بلدي هي مشاكل مزمنة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار لجنة التنمية المستدامة الذي يطلب الى الجمعية العامة أن تعقد دورة استثنائية لمدة يومين في ١٩٩٩ لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي انعقد في ١٩٩٤. ويحدوني الأمل بأن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة التي تتيحها الدورة الاستثنائية لكي ينفذ تنفيذا كاملا أحكام برنامج عمل بربادوس.

كما أرحب بتعيين برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة في مجال البيئة، وأثني على الجهود التي بذلت مؤخرا والتي ترمي الى إصلاح إدارته لتمكينه من أن يصبح السلطة الرائدة في هذا المجال.

وأخيرا، أود أن أكرر مرة أخرى إننا بحاجة لأن نقوم هنا بما هو أكثر من مجرد التأكيد على التزامات ريو وأحكام جدول أعمال القرن ٢١. فاذا أردنا أن نفعل ما هو أكثر من التشدق بالكلمات، يجب أن نعمل الآن على الانصراف الى سبل التنفيذ، ونقل الموارد المالية الجديدة والإضافية والتكنولوجيا السليمة بيئيا على أساس من الشروط الميسرة والمنح. وفي هذا الصد، فإننا نشيد بالجهود التي تبذل الآن لضمان التغذية الكافية لمرفق البيئة العالمي للسنوات الثلاث المقبلة.

فالوقت عنصر أساسي. فاذا كنا نريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمؤتمر ريو على جميع الأصعدة، يجب علينا أن نتعهد بشكل جماعي بالعمل في هذه اللحظة، وليس الأسبوع القادم، وليس في سنة ٢٠٠٢، بل اليوم. وإن وقت الاضطلاع بعمل مستدام هو الآن.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير السياحة والثقافة والبيئة في أنتيغوا وبربودا على بيانه.

اصطُحب الأونرابل رودني ويليامز، وزير السياحة والثقافة والبيئة في أنتيغوا وبربودا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أناشد المتكلمين مرة أخرى أن يتقيدوا بالمدة المحددة لإلقاء بياناتهم وهي سبع دقائق. وإلا فإنه لن يتسنى لجميع المتكلمين المدرجين في القائمة الإدلاء ببياناتهم في هذه الجلسة.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد ثوبانه سيرثيرث، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

اصطُحب السيد ثوبانه سيرثيرث، نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الى المنصة.

السيد سريثيراث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ولـّد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو آمالا عظيمة أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبتشديدها على عدم كفاية النهج التقليدية للتنمية القائمة على الإجحافات الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان الشمال والجنوب، قطعت على نفسها عهدا، وللمرة الأولى، بأن توحد جهودها وعزيمتها السياسية في مشاركة عالمية ترتكز على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته وهو مبدأ يمكن له أن يؤمن مستقبلا سليما للكرة الأرضية.

ومنذ بدء تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدت في ريو، اتخذت خطوات هامة كثيرة في أجزاء كثيرة من العالم. وأدمجت فكرة التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة. ولكن علينا أن نلاحظ أن التقدم الذي أحرز منذ ريو لم يبعث على التفاؤل بأية حال من الأحوال. ولم ينفذ التعهد الذي التزمت به البلدان المتقدمة النمو في قمة الأرض بشأن التحقيق الطوعي لهدف تخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الرسمية للبلدان النامية، لا من حيث الكم ولا من الناحية الفعلية. وبالمثل، نحن بعيدون عن تحقيق نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط تساهلية أو تفضيلية. وفي هذا السياق، نعتقد أن التعهدات بإتاحة موارد مالية جديدة وإضافية وبنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا هي في صالحنا العام والمشترك وضرورية. ويجب إعادة تأكيد هذه التعهدات إذا ما أريد للبلدان النامية أن تمارس التنمية المستدامة.

ويعلق وفد لاو أهمية كبيرة على هدف إزالة الفقر عن طريق العمل الوطني الحاسم والمساعدة والتعاون الدوليين. غير أننا نرى أن كل الجهود الموجهة صوب هذا الهدف تحتاج إلى مستوى أعلى من العمل والمشاورة من جانب كل البلدان. لقد سبقت لي الإشارة إلى بعض المسائل الرئيسية مثل التمويل ونقل التكنولوجيا وإزالة الفقر؛ وهي مسائل ظلت موضعا للحوار لعدة سنين، ولكن ما زالت النتائج العملية قليلة. وإذ نحن الآن في منتصف مرحلة الأهداف التي وضعت في ريو، فمن المؤكد أن علينا أن نبرهن مرة أخرى على إرادتنا المشتركة بإلزام أنفسنا كلية بتنفيذ إعلان ريو، لكي نخطو قـُدما بإعطاء قوة دفع جديدة لعملية بناء توافق الآراء والتحرك بها إلى الأمام، إلى مرحلة عملية وموجهة نحو العمل.

وبينما تؤكد حكومة لاو الحاجة إلى اتخاذ منحى متوازن ومتكامل في مسائل البيئة والتنمية التي أثيرت في مؤتمر ريو، فإنها تدرك إدراكا كاملا تعهداتها التي قطعتها، واعتمدت خطة عمل قومية بيئية تركز على تطوير إطار مرفقي للحفاظ على الموارد في المناطق الحضرية والريفية. ولقد أحرز تقدم حقيقي نحو هذا الهدف في عدد من المجالات، خاصة عن طريق سن عدد من القوانين الهامة التي تنظم استخدام أرضنا ومائنا ومواردنا الحراجية والمعدنية. إن بناء القدرة على الإدارة البيئية، وتعزيز دور منظمتنا للعلوم والتكنولوجيا والبيئة في المقاطعات الرئيسية، وإنشاء فريق عامل بين الوزارات معني بالبيئة، واعتماد مرسوم للحماية البيئية كلها تدابير هامة اتخذتها حكومة لاو بغية التنفيذ الكامل لخطة عملنا.

وعلاوة على ذلك، فإن لاو ظلت مشاركا نشطا في صياغة خطة العمل الحراجية الاستوائية وفي عمل لجنة نهر الميكونغ التي تعالج التنمية المستدامة والإدارة المناسبة للماء والموارد ذات الصلة في حوض الميكونغ الأدنى. ومنذ عهد قريب جدا أصبحت بلادي طرفا في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا، واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي، وهي من بين أبرز نتائج عملية ريو.

ونظرا لمرحلة التنمية التي يمر بها بلدي والأحوال المعيشية لشعب لاو، فقد حددت حكومتي ثمانية برامج ذات أولوية أدمجت في خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية حتى عام ٢٠٠٠ التي تستهدف تحسين رفاه شعبنا، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتمكين بلدي من أن يطرح جانبا تسمية أقل

البلدان نموا ببلوغ عام ٢٠٠٠. وتسلم الخطة بوجوب المضي قُدما بالتحول الهيكلي للاقتصاد، وببناء القدرات وبتطوير البنية التحتية.

وتمثل الثروة في الموارد الطبيعية والكهرمائية إمكانيتنا الإنمائية. ومن الواضح أن هذه موارد يجب استغلالها لتوفير مصادر مستدامة للدخول المباشرة لشعبنا. وفي هذا السياق، تجرى حاليا مناقشة عامة لمشروع كبير للتنمية الكهرمائية، وهي عملية هدفها إتاحة كل المعلومات، وأخذ المقاييس الدولية في الاعتبار، وتخفيف الأثر على البيئة، وزيادة المنافع إلى حدها الأقصى لكي نخدم أبناء شعبنا، وخاصة أفقرهم.

لقد ولّدت ريو الكثير من الآمال والتوقعات. ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير بسبب المشاكل والمصاعب الكثيرة التي أمامنا. وستكون الإرادة السياسية لكل من لهم دور كامل وحاسم في بلوغ ما نصبو إليه جميعا ألا وهو تنفيذ إعلان ريو الذي اعتمد في عام ١٩٩٢. وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جانبها أن تكرر التزامها الشديد بهذه العملية. وستفعل كل ما في وسعها لتقديم إسهامها المتواضع لمساعدة المجتمع العالمي على تحويل العالم الذي نعيش فيه إلى مكان أكثر إخضرارا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على كلمته.

اصطُحب السيد سوبانه سريثيراث، نائب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد ديفيد بيليغ، رئيس وفد إسرائيل.

اصطُحب السيد ديفيد بيليغ، رئيس وفد إسرائيل، إلى المنصة.

السيد بيليغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إسرائيل بلد صغير جاف لا يتمتع بأبعاد واسعة ولا بموارد طبيعية ولا بموارد مائية غزيرة. وخلال الخمسين سنة التي مرت على قيامنا، تعلمت إسرائيل من التجربة أهمية القيمة المضبوطه التي تحفظ البيئة وثروتها. وقد اهتدينا بهذا الإدراك لسنوات عديدة قبل اعتماد فكرة التنمية المستدامة عالميا، مما أتاح لنا أن نعتبر من بين البلدان المتقدمة النمو في العالم.

إن إسرائيل بمبادراتها الذاتية، وقبل القيام بالجهد الدولي لوضع ما يسمى بمبادئ الحراجة، جعلت الحراجة حجر الزاوية في جهودها لزراعة أرضها واستصلاحها، وتنمية مناطقها القاحلة، ومكافحة إزالة الأحراج وحفظ الأنواع الأصلية منها، وحتى التأثير في أنماط الطقس. وفي الحقيقة أن إسرائيل كرست ٢٠ في المائة من أرضها لتطوير المتنزهات الوطنية ومحميات الطبيعة. هذا النشاط الواسع والمتعدد الجوانب لم تحفزه الاعتبارات التجارية، بل إنه مستمد من الالتزام بالبيئة وبتحسين نوعية الحياة لسكانها.

وأمهرت إسرائيل توقيعها على المعاهدات العالمية الثلاثة المتعلقة بالبيئة التي تمخضت عن قمة ريو، وما زالت مستمرة في إدماج وتطبيق المبادئ التي تتضمنها في سياساتها ومؤسساتها الوطنية. وعلى نفس المنوال، فإن إسرائيل ملتزمة بتنفيذ الغالبية العظمى للمعاهدات البيئية التي اعتمدها المجتمع الدولي. إن إسرائيل منخرطة بنشاط في ترجمة مبادئ التنمية المستدامة المتجسدة في جدول أعمال القرن ٢١ إلى استراتيجيتها الوطنية الشاملة للتنمية المستدامة.

إلا أننا نعتقد أن النهوض بجدول أعمال القرن ٢١ والمعاهدات المتعلقة بالبيئة لا يعتمد على تنفيذها من خلال البرامج الوطنية فقط. والتعاون الدولي غير المقيد عنصر حاسم في أية تنمية مستدامة حقا، لأن المشاكل، - وفي الواقع الحلول لتلك المشاكل - تتخطى الحدود والحواجز المصطنعة الأخرى التي فرضها الإنسان.

وانطلاقا من هذا الاعتقاد فإن إسرائيل قد عملت طوال ما يزيد عن أربعين عاما على اقتسام خبرتها الفريدة في طائفة متنوعة من المواضيع المتعلقة بالتنمية المستدامة مع الجميع، بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية وإعادة استخدام وتدوير المياه العادمة في المناطق الحضرية والصناعية، والتعلم من خبرات الآخرين. وفي العام الماضي وحده شارك أكثر من ٤٠٠٠ متدرب من جميع أنحاء العالم في الدورات التي نعقدها سنويا، وتستخدم فيها تسع لغات مختلفة. وعلاوة على ذلك، واستجابة للخطر العالمي الذي يشكله التصحر وتفاقمه نتيجة تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات، افتتحت اسرائيل مؤخرا مدرسة دولية للدراسات الصحراوية. وتهدف هذه المدرسة إلى النهوض بتنمية

الموارد البشرية وبناء قدرات البلدان النامية التي تأثرت بالتصحر وفقدان التنوع البيولوجي في الأرض الجافة.

ولكن من الطبيعي أنه ينبغي لنا تكريس مواردنا المحدودة لتطوير بيئتنا الإقليمية ودون الإقليمية. وإن أنظار بلدنا المطل على البحر المتوسط تتجه إلى الدول المشاطئة لشواطئنا. وإسرائيل شريك نشط في البحوث والمشروعات المشتركة لتطوير البحر المتوسط وبيئته والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث، في إطار اتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر المتوسط - التي تولت المغرب زعامتها مؤخرا - ودللت طوال السنوات العشرين المنصرمة على أن التعاون الإقليمي هو أكثر الأدوات فعالية في حماية مواردنا المشتركة.

وفي هذا السياق، فإننا نشارك في التنمية المستدامة لشواطئنا وفي مشروع ثلاثي مع مصر وقبرص يستهدف المساعدة في حماية شرق البحر المتوسط من التلوث النفطي. ونأمل بأن عملية برشلونة التي تحفز عليها أوروبا ستعزز أيضا التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط. وبوصفنا عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، سنواصل أيضا تأييد ضرورة توجيه جهودها نحو اقتصادات بلدان منطقة البحر المتوسط واقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

ويؤسفنا، أنه لا يزال يتعين علينا أن نستنبط كل الإمكانات من أجل التعاون مع أقرب جيراننا. وأن عملية السلام في الشرق الأوسط تستهدف توفير البرنامج السياسي الذي يستحيل دونه إنشاء أي نوع من التنمية التعاونية في منطقتنا، بينما يوفر في الوقت نفسه ذات الوسائل لذلك التعاون من خلال مسارات المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف. ومع ذلك، وبالرغم من التعبئة المثيرة للإعجاب للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد، لا يزال يتعين علينا أن ننجح في إقناع بعض جيراننا بضرورة بذل جهود مشتركة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأن المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي يستهدف تحديد وتعريف الاحتياجات الإنمائية المشتركة، بينما يحشد الموارد الوطنية والإقليمية والدولية، لا يعمل بشكل فعال نظرا لرفض بعض جيراننا الاشتراك فيه ونية الآخرين على استخدام هذا المسار كمنطلق للضغط على إسرائيل.

وتظهر المسائل البيئية بشكل بارز في جميع مسارات عملية السلام وذلك لعلنا نبذل جهدا لاستخدام واستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة بطريقة مستدامة لمنفعة جميع الأطراف المعنية. ويجب علينا أن نفهم بأن السلام والبيئة متكافلان. وأن التحرك نحو إقامة علاقات تعاونية وثقة متبادلة بين شعوب المنطقة يعود بالفائدة على البيئة. والسلام سيمكن من إقامة أطر إقليمية، للحفاظ على الموارد المشتركة وتهيئة موارد جديدة.

وإن إعلان البحرين الخاص بمدونة سلوك بيئية لبلدان الشرق الأوسط، الذي اعتمدته غالبية دول المنطقة في الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بالبيئة، يشكل أساسا جيدا لتقدم التعاون الإقليمي في هذا المجال. ولقد تمكنا أيضا من إقامة بعض التعاون مع جيراننا في مجالات مثل الكفاح المشترك ضد التصحر في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. ومشروع البحوث المشتركة الذي أنجز مؤخرا بين إسرائيل، والأردن والفلسطينيين في أكثر الأجزاء جدبا في البحر الميت ومنطقة وادي عربة يقدم مثالا جيدا، يجدر الاحتذاء به، عن التعاون الصادق والإمكانيات المتوفرة للتنمية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية بكاملها.

وفي التحليل النهائي، فإن أملنا في أن نتمكن من النهوض بجدول أعمال القرن ٢١ في منطقتنا يتوقف على شعوب المنطقة، التي تدرك أن التعاون المحتمل يقدم الفرصة الوحيدة لمستقبل أفضل. وهذا الاعتراف يمكن أن يؤتي أكله إذا تحسس زعماء المنطقة رغبات شعوبهم. ولذلك فإننا نعتقد أن من شأن المزيد من الانفتاح وروح التوفيق والمصالحة، أن يشكل الأساس، بل أن يوفر ضمانا على التقدم المشترك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تتخطى الاعتبارات السياسية الضيقة. وفي الوقت نفسه، فإن أهمية جدول أعمال القرن ٢١ ستتلاشى إذا تصدت مشروعات التنمية فقط للموارد الطبيعية وغيرها دون أن تأخذ في الاعتبار أيضا الموئل البشري، الذي ينبغي أن يقوم أولا وقبل أي شيء آخر، على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

ويجب علينا أن نضمن بأن تزيد جهودنا إلى أقصى حد من إمكانية التعاون العالمي الذي سينشأ نتيجة روح التعاون الممتازة المنبثقة من هذا اللقاء الهام. وانطلاقا من هذه الروح، فقد بادرت إسرائيل إلى عقد اجتماع دولي للخبراء - الأول من نوعه - لتحديد الانسجام بين جميع اتفاقيات ريو وإرساء أساليب تتمثل في نهج متكامل وتنفيذ هذه الصكوك. وعقد هذا الاجتماع في شهر آذار/مارس الماضي في سدي بوكر في قلب صحراء النقب، في معهد بحوث الصحراء في جامعة بن غوريون. ونظم هذا اللقاء وفقا للسياسة العالمية للجنة التنمية المستدامة

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهمته، فضلا عن حكومة اليابان والدانمرك والنرويج.

فإذا استطعنا أن نتعلم الاستفادة من التوافق بين مختلف الصكوك، فسيكون ذلك له أهمية فائقة في النهوض بأهداف جدول أعمال القرن ٢١ على المستويين الوطني والدولي. ويساعد أيضا في تحقيق التنسيق الدولي الهام بين الاتفاقيات والوكالات الدولية وغيرها من الأطراف الأخرى الفاعلة المعنية. ونتوقع أن تصبح العملية التي بدأت في سدي بوكر أداة هامة في تعزيز التنمية المستدامة للجميع، وبخاصة للعالم النامي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد إسرائيل على بيانه.

اصطُحب السيد ديفيد بيليغ، رئيس وفد إسرائيل، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

اصطُحب السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى المنصة.

السيد ريكوبيرو (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت العولمة في مهدها عندما التقى أكثر من ١٠٠ زعيم في ريو دي جانيرو في قمة الأرض الأولى. ولقد كانت الرسالة واضحة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وهي أن العولمة ينبغي ألا تقتصر على التوحيد الانتقائي والحصري للأسواق. ففي نهاية المطاف، لا شيء، يمكن أن يكون أكثر عالمية وأهمية من مستقبل كوكبنا. وهكذا، فإذا أردنا أن يتقاسم الأغنياء والفقراء مسؤولية مشتركة ومتباينة عن الكوكب، علينا الوفاء بالشرط المسبق لذلك، ألا وهو التقاسم، على أساس منصف، لإمكانية الوصول إلى التمويل، والأسواق والتكنولوجيا.

على الرغم من التقدم المتواضع والذي لا يمكن إنكاره، الذي حققناه أثناء السنوات الخمس الماضية، فإننا فشلنا في تحقيق ما كان متوقعا في مجالات هامة في معادلة التنمية المستدامة. ولما كنت قد ترأست الفريق المعني بالتمويل في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإنني أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن خيبة الأمل.

والتمويل، والنمو الذي يقوده التصدير، والاستثمار، والتكنولوجيا، لا تزال العناصر الأساسية للاستدامة. وستظل التنمية المستدامة وهم بالنسبة للأغلبية العظمى إلا إذا أعطينا الأولوية لمعالجة المسائل الاقتصادية في التنمية.

ومنذ ريو، ما برحت العولمة وإضفاء الصبغة التحررية يعززان العلاقة الوثيقة بين التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة وضرورة معالجتها كلها معالجة متكاملة. إن تحسين كفاءة الموارد، والأداء البيئي الجيد، وتوليد الدخل، كلها تعتمد اعتمادا متزايدا على توسيع نطاق التجارة، وتشجيع الاستثمار، والدينمية التكنولوجية. وأن الفرص العادلة في التجارة، والوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، وحوافز الاستثمار، كلها مكونات جوهرية للتنمية المستدامة.

وعالم اليوم يختلف عما كان عليه العالم عام ١٩٩٢. فقد غيرت ديناميات الاقتصاد العالمي بعض الأسس التي بني عليها جدول أعمال القرن ٢١. والنمو الهائل للاستثمار الأجنبي يدلل على ذلك. وقبل سبع سنوات فقط كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تفوق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة. واليوم تغير التوازن تغيرا هائلا. فالاستثمار الأجنبي يفوق المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تزيد عن ٣٠٠ في المائة. ونتيجة لذلك فإن دور الأسواق تصدر الساحة.

ومع ذلك، فإذا تُركت الأسواق لنفسها، لا يمكنها أن تحل المشاكل العالمية العامة، وهذا واقع يثبته ظهور الأنظمة البيئية الدولية. والتعاون هو السبيل الوحيد لمعالجة قصور الأسواق وفشلها، ويتم ذلك في معظم الأحيان باستخدام الآليات السوقية التي ترتكز على الحوافز والأفضليات.

ويعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تحديد التدابير الإيجابية لاستخدام التجارة والاستثمار كأدوات للنهوض ببيئة أفضل. كما أننا نعمل على تطوير أفكار عملية تساعد على جعل اتفاقيات تغير المناخ والتنوع الاحيائي عملية من الناحية الاقتصادية؛ فبالنسبة لتغير المناخ، نحاول إيجاد آليات سوقية تخفض مستويات ثاني أكسيد الكربون وتولد موارد مالية جديدة للبلدان النامية؛ وبالنسبة للتنوع الاحيائي، نعمل مع الحكومات ومع القطاع الصناعي الخاص، ومع المجتمعات المحلية والأصلية على تهيئة أسواق صالحة تتمكن عن طريقها البلدان النامية من الحصول على عوائد من مواردها الأصلية.

ولكن علينا أن نستكمل آليات السوق بسياسات تهدف إلى إدارة العملية وتوجيهها في الطريق السليم. والعولمة ذاتها، كما نعلم، هي نتيجة خيارات متعمدة تتعلق بالسياسات. كما أن القادة اليوم لديهم الخيار. والأسواق ليست هدفا في حد ذاتها، بل أدوات في أيدي المجتمع. وعلى ذلك ينبغي لها أن ترتبط بهدف. ولا يمكن أن يكون هناك هدف أهم من إيجاد الأمل وتهيئة الفرص لملايين البشر المستبعدين من الأسواق العالمية الذين لا تتوفر لديهم الشروط المسبقة للتنافس على قدم المساواة في تلك الأسواق.

ولا بد لنا أن نسلم بأننا لم نكتشف بعد سر التوفيق بين القوى الإبداعية للأعمال التجارية الخاصة واحتياجات المحرومين ومتطلبات الأجيال القادمة. وقد ثبت من المبادرات الأخيرة لأفريقيا أنها مثال أول ومشجع لقدرة الإرادة السياسية على تعبئة قوى السوق لخدمة التنمية المستدامة من خلال توفير الحوافز للنمو والتجارة والاستثمار.

والمخاطرة كبيرة، فقبل خمسين سنة قال ألبير كامو أنه لأول مرة في التاريخ جعلت البشرية الانتحار الجماعي إمكانية واضحة. وقد يكون تهديد الحرب النووية الآن أقل مما كان عليه في عهد كامو، ولحسن الحظ أن العالم لم ينته بضربة عنيفة. ومع ذلك، فإن من واجب هذا الجيل والأجيال المقبلة أن تضمن أن العالم لن ينته الآن بالإجهاش في البكاء، وأن الحياة لن تفنى من على الأرض بسبب أنانيتنا وعدم اكتراثنا. وهذا هو التحدي الأكبر لتحقيق عولمة صادقة تتخذ شكلا إنسانيا: أن نتوصل إلى توحيد المجال لعمل البشرية وتعاونها.

إن منظمتنا تجدد التزامها بهذا الهدف ونحن نتقدم صوب أول حدث عالمي للتنمية في الألف القادم، ألا وهو المؤتمر العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يعقد في تايلند عام ٢٠٠٠.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على بيانه.

اصطُحب السيد روبنز ريكو بيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو السيد فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

اصحطب السيد فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى المنصة.

السيد مايور (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا لم ننفذ ما تعهدنا بتنفيذه في قمة الأرض في ريو قبل خمس سنوات. والسؤال المطروح في هذه الدورة هو ما إذا كنا على استعداد لاتخاذ القرارات الصعبة التي تؤدي إلى تغيير سريع وجذري في عاداتنا في استهلاك الطاقة، وفي أنماط النقل الحضري، وفي الموارد والخبرة المتاحة على الصعيدين المحلي والوطني لصيانة المياه والتنمية، وتحليل التربة، وتخفيف التلوث البحري، ومعالجة النفايات. ولن يتحقق أي تحسن في البيئة دون وجود أفراد ماهرين في كل مكان، من أصغر البلديات إلى أكبرها. فلابد من خلق آلاف مؤلفة من الوظائف في مجال البيئة.

وعلى هذا الأساس، فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وجمعية كوستو أنشأتا مقاعد للاستاذية في تكنولوجيا البيئة قبل خمس سنوات. لقد توفي مؤخرا القائد جاك - إيف كوستو. ولكنه سيظل معنا إلى الأبد بالتزامه ونفاذ بصيرته. وأود أن أحيي ذكراه كواحد من أبرز أبطال حماية البيئة، وكواحد من أروع الأمثلة على بعد النظر وعلى التفاني في خدمة قضايا البيئة.

هل نحن على استعداد لمعالجة قضايا الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، ولمعالجة مشكلة الفقر التي تضرب جذورها في علل أخرى كثيرة ابتُلي بها عالمنا غير المتماثل، ولممارسة اقتسام أكثر سخاء للمعرفة والموارد على اختلاف أنواعها، وليس أقلها الموارد المالية؟ أم هل نرضى بمواصلة الشراء والبيع والاجتثاث والحرق كما كان الوضع عليه من قبل؟ إذا كانت هذه هي الحالة، فسنجتمع هنا مرة أخرى في ظرف خمس سنوات ولن يكون قد تغير شيء.

إن الالتزامات الوطنية مطلوبة لتلبية أهداف جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقيات تغير المناخ والتنوع الاحيائي والتصحر. ولا بد لهذه الالتزامات من أن تستمر. ولا يمكن أن تتوقف على نتائج الانتخابات. والبرلمانات، وهي صوت الشعوب، يجب أن تكون الضامن للتعهدات التي قطعتها الحكومات باسم أممها. ولما كانت المشاكل قيد النظر ذات طبيعة معقدة جدا، فلا بد للعلماء أن ينضموا إلى الحكومات في وضع سياسات للتنمية المستدامة. وبهذه الطريقة وحدها، ومن خلال اشتراك كل الجماعات

الرئيسية في المجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية، يكون لأبنائنا وأبناء أبنائنا أن يرثوا ما هو من حقهم.

وسر التوصل إلى التنمية المستدامة التي تعتمد على الذات هو التعليم، فالتعليم الذي يصل إلى كل أعضاء المجتمع من خلال طرائق جديدة وتكنولوجيات جديدة من أجل توفير فرص حقيقية للتعلم طوال الحياة للجميع. إن اليونسكو وشركاءها في الأمم المتحدة، بما فيهم البنك الدولي من خلال برنامجها "التعليم للجميع" يشنون حملة في كل أنحاء العالم تهدف إلى إتاحة التعليم الأساسي للجميع، مع التأكيد بصفة خاصة على النساء والفتيات، اللاتي يشكلن ٦٥ في المائة من إجمالي السكان الأميين، واللاتي يشكل تمكينهن أمرا حاسما في تخفيض معدلات الخصوبة.

هل نحن مستعدون على المستويين الوطني والدولي لاستثمار الأموال المطلوبة؟ علينا أن نستثمر في التنمية، وفي التعليم. وعلينا أن نستثمر في التعليم لأن الأنباء السارة هي أننا اليوم نستطيع أن نقول إنه عن طريق التعليم وبناء القدرة، تباطأ نمو السكان العالمي من قمة بلغت ٢,١ في المائة في السنة في أوائل الستينات إلى ١,٥ في المائة في ١٩٩٦.

وينبغي لكل البلدان أن تعيد صوغ التعليم لكي تدعم أساليب التفكير والسلوك التي تساعد على إحداث ثقافة الاستدامة. ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدورها قامت بمبادرة دولية اسمها "التعليم من أجل مستقبل مستدام" تدمج التربية البيئية والسكان في المنهاج التعليمي، كما اضطلعت بمهمة مديرة أعمال للأمم المتحدة في التنمية المستدامة في مجالات التعليم والعلوم.

قبل ٥٠ عاما، اضطلعت منظمتنا بدور حاسم في تأسيس الاتحاد العالمي لحفظ البيئة. ومنذ ذلك الوقت، لعبت دورا قياديا مع شركائها في الأمم المتحدة والمجتمع العلمي في تطوير برامج علمية دولية تعالج المشاكل البيئية والتنموية بطريقة متكاملة. وأود أن أنوه هنا على وجه الخصوص باللجنة الحكومية الدولية للمحيطات التي تضطلع بعمل هام في مجال تغير المناخ وصحة المحيطات، وهي في طليعة تطوير النظام العالمي لمراقبة المحيطات، وكذلك بالبرامج العلمية الدولية لليونسكو المعنية بالمياه العذبة والإنسان والمحيط الحيوي. كما شرعت منظمتنا في عدة مبادرات جديدة عبر فروع من المعرفة استجابة للاجتماع في ريو في ١٩٩٢، خاصة البرنامج الشمسي العالمي ١٩٩٦-٢٠٠٥ الذي يعزز كل صور الطاقة المتجددة والذي أشار إليه الرئيس موغابي، رئيس زمبابوي وغيره مثل رئيس وزراء إيطاليا، السيد برودي قبل ذلك.

اسمحوا لي أن أضيف كلمة عن مجال آخر تُعنى به اليونسكو. إن التنمية البشرية كلها جزء لا يتجزأ من الثقافة. وسواء نظرنا إلى الثقافة كوسيلة لبلوغ التنمية أو كالحكم الأعلى لما يجب أن تكون عليه أهداف التنمية، فيجب على التنمية، وخاصة التنمية المستدامة، أن يكون لها جانب ثقافي على الدوام.

واليونسكو تلتزم بقوة بالمضي في القيام بدورها مع أوسع حلقة ممكنة من المشاركين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقيات التي توصلت إليها قمة الأرض + ٥. ونحن ننتظر القرارات والاستثمارات البعيدة النظر التي ستصل بإمكانياتنا للقيام بهذا إلى أقصاها. إن الوعي الذي خلقته ريو لا بد أن يؤدي الآن على كل المستويات، ابتداء من كل الناس في حياتهم اليومية إلى صانعي القرار، إلى التزام وتشابك من جانب وسائل الإعلام والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الشبابية على وجه الخصوص. دعنا نعبئ الضمير العالمي لكي نتفادى تأجيلات أخرى ولكي نرى في فجر قرن جديد نور الأمل الذي يستحقه العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على كلمته.

اصطُحب السيد فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو السيد يوجينيو كلاريوند ريس، ممثل الغرفة التجارية الدولية الذي سيتكلم بالنيابة عن الجماعة الرئيسية للأعمال والصناعة.

اصطُحب السيد يوجينيو كلاريوند ريس، ممثل الغرفة التجارية الدولية إلى المنصة.

السيد كلاريوند ريس (الغرفة التجارية الدولية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أحيي ذكرى جاك إيف كوستو رائد الحركة البيئية الحديثة الذي كرس حياته لدعم معرفة وتفهُّم متزايدين للمحيطات.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا المنتدى بالنيابة عن الأعمال والصناعة. قبل خمس سنوات، واستجابة لدعوة من موريس سترونغ، عرض فريق من رجال الأعمال موقفنا في مؤتمر ريو. وقبل ذلك، لم تلعب الأعمال دورا هاما في أنشطة جدول أعمال التنمية المستدامة.

واليوم، بعد خمس سنوات، حدث تغير هائل، إذ أظهر قطاعنا من المجتمع تقدما عظيما في التزامه بالاستدامة، وهو يشارك فيها لسببين رئيسين:

أولا، لقد طورنا فكرة الكفاءة الإيكولوجية في اجتماع ريو. وهذا يعني أن التسبب في النفايات والتلوث أمر غير سليم من وجهة نظر الأعمال. وعلينا أن نتوخى القضاء على هذه الشرور لأسباب أعمالية وبيئية. والنتائج المالية تتحسن حينما نصبح أكفاء إيكولوجياً. وتعتمد المنافسة على إنتاجية الموارد. واليوم توجد شواهد كافية تدلل على أن المواطن الصالح يماثل رجل الأعمال الصالح.

أضف إلى هذا أن الأعمال ذات توجُّه نحو الأهداف. ويوفر لنا الفصل ٣٠ من جدول أعمال القرن ٢١ إرشادات لبلوغ الأهداف والتوقعات التي حُددت للأعمال. وسأستعرض بعضا منها.

لكي ندعم إنتاجا أكثر نظافة، يوصي جدول أعمال القرن ٢١ بأن نسلّم بأن الإدارة البيئية هي واحدة من أعلى أولويات الشركات. ولقد أصبح الأمر كذلك بصورة متزايدة في عالم الشركات. وما زلنا في حاجة إلى استراتيجية لإشراك الشركات الصغيرة وخاصة في البلدان النامية.

ويوصي بأن نقوي المشاركات لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة. ونحن، في المجلس العالمي للأعمال المعني بالتنمية المستدامة ما زلنا ننشئ جماعات إقليمية ونعقد اتفاقيات جديدة ومبتكرة مع العالم الأكاديمي. وأقف هنا اليوم لا كرجل أعمال فحسب، بل وداعية للتنمية المستدامة في معهد مونتيري للتكنولوجيا أيضا.

ويوصي جدول أعمال القرن ٢١ بأن نستخدم أدوات اقتصادية تكفل تناسب أسعار البضائع والخدمات مع الكلفة البيئية. وهناك حاجة عاجلة إلى تغيير الإشارات، فاليوم يقع العبء الضريبي على العمل وخلق الثروة. وفي الوقت ذاته، غدت الإعانات المالية للزراعة والماء والوقود ضخمة. وسوف ينتهي الأمر بمجتمعاتنا وقد تزايدت البطالة البنيوية بالإضافة إلى تبديد هائل للمياه والوقود والموارد الطبيعية. يجب أن يتوقف هذا الهراء حتى ولو كان صعبا سياسيا.

ويوصي أيضا أن نعتمد مدونة سلوك للممارسات البيئية وأن نقدم تقارير عنها. وتطبيق المعيار ١٤٠٠٠ الذي أقرته المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس بدأ اليوم في إحداث تغيير ملموس. وعلينا أن نؤكد استخدام هذه وغيرها من المعايير.

وبمقارنة هذه الأهداف لجدول أعمال القرن ٢١ بأداء الأعمال، يستنتج المرء بأن التقدم قد تحقق. ولكن ما زال أمامنا طريق طويل. وإني لمتفائل بأن لدينا ما يمكّننا من تحمل مسؤوليتنا وتأمين مستقبل مستدام.

هناك مبدآن أعتبرهما أساسيين في الحياة وهما أن نحتفي بمنجزاتنا لأنها مهمة لتغذية اندفاعنا وحماسنا، والثاني إننا يجب ألا نستسلم أبدا بل أن ندأب على البحث عن مستقبل أفضل.

بعد خمس سنوات من ريو، تجد الأعمال منجزات لها تستحق الاحتفاء بها، ولكن أمامنا أيضا تحديا عظيما وهائلا لا يتطلب فقط أن يكون إنتاجنا أكثر نظافة. وحينما أفكر في هذا، كرجل وكأب وكرجل أعمال، تروعني المسؤولية التي ينطوي عليها السعي وراء هذا الحلم.

ما زال سكان العالم يتزايدون بمعدل ١,٤٨ في المائة سنويا. واليوم يوجد ٤٠٠ مليون نسمة أكثر من تعداد السكان في سنة اجتماع ريو. ولا يحتاج هؤلاء الناس إلى أن يأكلوا فحسب، بل يتطلبون التعليم والتدريب أيضا. ويحتاجون إلى الإسكان والوظائف والأمل في مستقبل أفضل. ومعظم الزيادة السكانية تحدث في البلدان الأقل تعليما والأقل نموا، حيث توجد أقل إمكانيات الموارد المالية المتاحة. وفي بلدي، المكسيك، يبلغ عدد مَن هُم دون الـ ٢٣ سنة من العمر ٦٠ في المائة من مجموع السكان. وأمامنا مصاعب في مواجهة حاجات هذا القطاع التعليمية، وهي حاجات جوهرية لتحقيق مستقبل أفضل.

ويجب ألا نؤخر اتخاذ القرارات الحكيمة بشأن التحكم في نمو السكان. ومنع الحمل خطيئة في بعض الأديان التي تقول إن من يمارس تحديد النسل سيذهب إلى الجحيم. عمّ يتكلمون بحق السماء؟ ليست هناك إدانة أسوأ من الحالة التي يعيشونها الآن، حيث تنقصهم أبسط الاحتياجات البشرية الأساسية؛ ويعيشون في فقر وتلوث

وجوع؛ ويعيشون في مرض وفي جهل. إنهم يعيشون الآن في الجحيم، فكيف يمكن أن تصل حالتهم إلى أسوأ من ذلك؟

لقد كان تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ حتى الآن من مسؤولية وزارات البيئة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي البلدان غير الأعضاء فيها. ولكن الصكوك والموارد المالية والاقتصادية والتجارية تقع في أيدي هيئات أخرى، هي وزارات المالية أو الاقتصاد، التي لا تشمل عادة السلطات البيئية. إن السلطات البيئية تقع المسؤولية على عاتقها، إلا أنها لا تملك وسائل تحقيق ما هو متوقع منها.

وينبغي أن تقع مسؤولية كفالة التنمية المستدامة على عاتق السلطات الاقتصادية في الحكومة أيضا. وأي برنامج لا يصحح هذا التناقض لا قيمة له.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد يوجينيو كلاريوند ريس من غرفة التجارة الدولية على بيانه.

اصطُحب السيد يوجينيو كلاريوند ريس، ممثل الغرفة التجارية الدولية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على القائمة هو السيد جيمس د. وولفنسن، رئيس البنك الدولي.

اصطُحب السيد جيمس د. وولفنسن، رئيس البنك الدولي، إلى المنصة.

السيد وولفنسن (البنك الدولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجب عليّ أولا أن أشكر الممثلين الحاضرين على تأخيرهم موعد غذائهم، وإنني ممتن لذلك عميق الامتنان.

اجتمعت في ريو قبل خمس سنوات حكومات جاءت من كل أنحاء العالم والتزمت بالتوصل إلى عالم أكثر إنصافا واستدامة. والصورة التي ظهرت بعد خمس سنوات مختلطة. وبصفتنا مؤسسة مكرسة لتقليل الفقر، فإننا في البنك نعي أكثر من أي وقت مضى الصلة الدائمة بين تدهور البيئة والفقر الذي لا يزال يصيب الكثيرين جدا من سكان العالم. فأقل من ربع سكان العالم يستهلكون ثلاثة أرباع مواده الخام، بينما لا يزال ٣ بلايين نسمة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

وعلى الصعيد العالمي، لم نحقق أهدافنا، ولكن على الصعيد الوطني رأينا تحولا إيجابيا نحو تحمل المسؤولية البيئية، فثلث البلدان العملاء لدينا تنفذ استراتيجيات بيئية وطنية. وهناك جانب إيجابي، فقد أصبح مرفق البيئة العالمية آلية تمويل فعالة تتصدى للقضايا البيئية العالمية. ويجب تغذية أرصدته بسخاء هذا العام.

والبنك الدولي، بصفته وكالة منفذة لمرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال، ومن خلال القروض التي يقدمها بنفسه، يعمل على مساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها العالمية، ولكننا نلتزم بالاضطلاع بالمزيد. واليوم، أود أن أعرض نقاطا محددة بدقة فأرسم الخطوط العريضة لخمسة مجالات أعتقد أن البنك يمكنه أن يحدث فيها تغييرا حقيقيا.

المجال الأول هو تغير المناخ، حيث لم يكن التقدم كافيا. فليس من المتوقع إلا لثلاثة بلدان فقط في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تفي بالتعهدات غير الملزمة لعام ٢٠٠٠ بمقتضى الاتفاقية. ومن الأساسي بصورة مطلقة أن تتعهد البلدان الصناعية، في اجتماع كيوتو في وقت لاحق من هذا العام، بالتزامات قاطعة لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة تخفيضا كبيرا، وأن تنفذ تلك الالتزامات.

إن استمرار الاحترار العالمي ليس في صالح أحد، بل إنه يضر الفقراء أكثر من أي فئة أخرى. ودور البنك في تغير المناخ أتصوره في إتاحة الفرصة للبلدان النامية لكي تنتفع من الأموال الهائلة التي لا بد أن تستثمرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأعتقد أنه مما ييسر التقدم أن يسمح باقتران التنفيذ المشترك بالائتمان في ظل الاتفاقية. وأعلم أن هذه مسألة حساسة. ولكني أعتقد أن هناك مكاسب لكل من البيئة العالمية والبلدان من عملائنا. وفي ظل الآلية الطوعية التي لا تستلزم تحديد الانبعاثات الكلية بالنسبة للبلدان النامية، يمكن توفير عشرات البلايين من الدولارات بحلول عام ٢٠١٠.

ويجب تقاسم المدخرات بعدالة بين عملائنا من البلدان وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويمكن للبلدان النامية أن تنفق هذه المدخرات وفق اختيارها لكي تيسر التوسع في تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا. وينبغي لهذه المدخرات أن تسفر أيضا عن قدر أكبر من التعهدات الملزمة بتخفيض الانبعاثات الصادرة عن الشركات الصناعية. ونحن على استعداد لإنشاء صندوق استثماري للكربون إذا وجدت أطراف الاتفاقية أن في ذلك فائدة. وهذا يجعل هذه المكاسب

واقعا حقيقيا. وفضلا عن ذلك، فإننا، لكي نشجع الطاقة المتجددة، نتفحص أمر إنشاء شراكة استراتيجية أعرض مع مرفق البيئة العالمية وغيره من الممولين لكي تحركنا صوب برنامج واسع النطاق للاستثمارات في الطاقة المتجددة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتنوع الأحيائي، فإننا ببساطة لن ننجح إلا إذا انعكست فوائد القيم البيئية في الأسواق. وسوف نتخذ سلسلة من مبادرات التحول السوقي مع المنظمات غير الحكومية، وبخاصة في مجالات منتجات الغابات والمنتجات البحرية، ونحاول أن نصل بالأمور إلى قاعدة مستدامة حقا. وكخطوة أولى، أدعو رؤساء مجالس إدارة نخبة من الشركات العالمية الكبرى لمنتجات الغابات ومنظمات صيانة البيئة لكي تضم جهودها إلى جهود البنك بهدف وقف المعدل الحالي غير المقبول لتدهور الأحراج.

وقد أعلنت أيضا في وقت مبكر من هذا اليوم تحالفا عالميا بين البنك الدولي والصندوق الدولي لحماية الحياة البرية للمساعدة على وقف خسارة الأحراج عالميا. ونحن ملتزمون بالعمل معا، ومع الآخرين، لكي نحقق، بحلول عام ٢٠٠٠، شبكة تمثيلية من المناطق المحمية تصل إلى ١٠ في المائة على الأقل من كل نمط من أنماط الغابات في العالم. وسنحاول في البلدان العميلة لدى البنك أن نتوصل، بحلول عام ٢٠٠٥، إلى إضافة ٥٠ مليون هكتار إلى النظم الإيكولوجية للغابات التي تخضع لصيانة شديدة، وإضافة ٢٠٠ مليون هكتار إلى الغابات الاستوائية والمعتدلة والشمالية إلى الإدارة المستدامة الصحيحة بشهادة مستقلة. وهذا هدف واقعي.

وثالثا، أود أن أنتقل إلى استنزاف الأوزون. وهذه نقطة حسنة. ولكن حتى هنا، ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. والتحدي الرئيسي المتبقي هو منع إنتاج مركبات الكلوروفلوروكربون والمواد الأخرى التي تستنزف الأوزون في روسيا. فهذا الإنتاج يقرب من نصف إنتاج تلك المركبات في جميع أنحاء العالم، ويهدد، من خلال تهريب تلك المنتجات بطرق غير قانونية إلى البلدان الأخرى، بتقويض فعالية بروتوكول مونتريال. والبنك، بالتعاون مع الحكومات ومع منتجي مركبات الكلوروفلوروكربون في روسيا، طور برنامجا لمنع إنتاجها بحلول عام ٢٠٠٠. والآن نحتاج إلى إكمال جمع الأموال اللازمة، وهذا في متناول اليد إلى حد كبير.

ورابعا، علاج التصحر أمر أساسي لتخفيض الفقر وتوفير الأمن الغذائي في البلدان النامية. ونحن أكبر ممول بالفعل للاستثمار في الأراضي الجافة، ولكننا سنضطلع بما هو أكثر من ذلك. فقد شرعنا في استراتيجية للإنعاش الريفي تعطي أهمية خاصة للروابط بين الفقر وتدهور الأرض. ونستخدم أساليب تقنية زراعية لوقف الانتشار المتواصل للتصحر ولاستعادة الأراضي المتدهورة. ونعرض تقديم المساعدة للبلدان التي تود إنشاء آليات لتعبئة التمويل وتنسيق التنفيذ.

وخامسا، في أزمة المياه، يعاني ٢٠ بلدا الآن من ندرة المياه أو قلتها، وسيتضاعف هذا الرقم بحلول عام ٢٠٢٠. وتحتاج البلدان النامية إلى استثمار نحو ٦٠٠ بليون دولار خلال العقد القادم، ونحن نخصص ٣٥ بليون دولار أثناء تلك الفترة، وفقا لمبادئ دبلن. وتتيح لنا شراكة المياه العالمية الفرصة لحل مسائل المياه بطريقة تكفل تحقيق الفائدة القصوى، ونحن ملتزمون بالسير على هذا المنوال وبمواصلة العمل مع برامج البحار الإقليمية.

وفي كل هذه المجالات، سيعمل البنك الدولي في شراكة مع الغير. فسوف نوسع عملنا مع القطاع الخاص لكي نعزز الفرص العملية للأعمال التجارية. وسننضم إلى غيرنا لكي نشجع التوصل إلى مستويات أعلى في الأداء البيئي والاجتماعي للاستثمار الخاص والعام. ومن أمثلة ذلك أننا اشتركنا مع الاتحاد العالمي لحفظ البيئة في إنشاء لجنة استشارية دولية معنية بالسدود الكبيرة.

وداخل مؤسستنا، البنك الدولي، نعمل على توحيد أنشطتنا البيئية والاجتماعية في مجموعة البنك الدولي برمتها، بما فيها المؤسسة المالية الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف. وننشئ نظاما أقوى لمراقبة الامتثال للسياسات البيئية داخل العمليات التي نضطلع بها.

والمشاكل العالمية المتزايدة بشأن التنوع الأحيائي، وفقد الأحراج، والتصحر، والمياه، تهدد التنمية طويلة الأجل تهديدا خطيرا في كثير من البلدان التي تتعامل معنا، مما يجعل البلدان الفقيرة تدفع أعلى الأسعار. وهذه ليست أنشطة جانبية. إنها أنشطة هامة بالنسبة لتلبية احتياجات البشر والتقليل من الفقر. وأعلن بكل ثبات التزام البنك بالعمل بفعالية بقدر ما يمكننا بنهج منصفة لحل القضايا البيئية. وسوف نتحرك بسرعة. وهذه خمس فكر سنتبعها. إنها فكر عملية. ونحن نتطلع إلى العمل معكم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس البنك الدولي على بيانه.

اصطُحب السيد جيمس وولفنسن، رئيس البنك الدولي، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أمامي جائزة تذكارية منحها إلى الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية نادي "الروتاري الدولي"، الذي بدأ قبل خمس سنوات في ريو ماراثونا على نطاق العالم. وأسارع إلى الإشارة بأن الذين ما برحوا يركضون طوال هذه السنوات الخمس ليسوا نفس الأشخاص. ولقد جرى الماراثون لحد الآن في قارتين هما: أنتاركتيكا والآن آسيا. والجائزة التذكارية تتصل بما نضطلع به هنا، وتجسد الحب الذي يكنه نادي الروتاري الدولي للبيئة وإيمانه العميق بثبات الروح الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠